@Tafsircenter

موقف الإمام محمد عبده من النَّسْخ

قراءة تحليلية نقدية

سلام سعيد الصقري

www.tafsir.net

مركز تفسير للدراسات القرآنية
Tafsir Center For Qur'anic Studies

المعلومات والآراء المقدَّمة هي للكتّاب، ولا تعبّر
بالضرورة عن رأي الموقع أو أسرة مركز تفسير

الملخص:

يُعَدّ موقف الإمام محمد عبده من النَّسْخ من القضايا المثيرة للجدل، ويحاول البحثُ دراسة هذا الموقف وبيان الموقف منه؛ فيقوم بتحرير موقف عبده أوّلًا من النَّسْخ وبيان تعقيباته على القائلين بالنَّسْخ وشروط النَّسْخ عنده وأنواعه، ثم يقوم البحث بدراسة التفسير الذي طرحه محمد عبده لآية النَّسْخ في سورة البقرة ويعمل على تقويمه، وبعد ذلك يتّجه البحثُ لدراسة امتدادات موقف عبده ومحاولة بيان الجهات التي أسهمت في تشكُّله.

وقد جاء البحث في مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، خُصّصت المقدّمة لبيان إشكال البحث وأهدافه... إلخ، وأمّا المباحث فجاءت كالآتي:

المبحث الأول: موقف محمد عبده من النَّسْخ؛ عرض وتحليل.

المبحث الثاني: تفسير محمد عبده لآية النَّسْخ في سورة البقرة؛ عرض وتقويم.

المبحث الثالث: جذور موقف عبده وامتداداته.

وأمّا الخاتمة فلنتائج البحث وتوصياته.

المقدمة:

محمد عبده (١٨٤٩- ١٩٠٥م) شخصية طموحة ومشاكسة في ذات الوقت، اتّسم بصفات خلقية وخصائص فطرية، مِن أظهرها؛ حبّه للتميّز وعشقه للتجديد والتغيير، ونفرته الشديدة من الركود والتقليد والرضوخ للسائد، ودعوته المتحمّسة إلى تجديد النظر في الموروث الفكري الديني، وتمثّل ذلك برفضه للتفسيرات غير العقلانية للنصوص الدينية؛ لذلك نستطيع أن نصنّفه أنه من الشخصيات الجدلية التي ملأت الدنيا وشغلت الناس. ومن أشهر مقولاته التي يبيّن فيها منهجه وتفرّده: «ارتفع صوتي بالدعوة إلى أمرين عظيمين: الأول: **تحرير الفكر من التقليد، وفهم الدين على طريقة سلَف الأمة قبل ظهور الخلاف، والرجوع في كسب معارفه إلى ينابيعها الأُولى**، واعتباره مِن ضِمن موازين العقل البشري التي وضعها الله لتردّ مِن شططه وتقلِّل مِن خلطه وخبطه... وقد خالفتُ في الدعوة إليه رأي الفئتين العظيمتين اللتَيْن يتركّب منهما جسم الأمة: طلاب علوم الدِّين ومَن على شاكلتهم، وطلاب فنون هذا العصر ومَن هو في ناحيتهم»[(١)].

(١) تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الأولى، ٢٠١٢م، (١/ ١٢٣).

وسواء اتفقنا أو اختلفنا مع آراء محمد عبده ونظراته إلا أنَّه مما لا ينبغي أن يماري فيه أحدٌ أنه يُعَدّ مِن أبرزِ روّاد النهضة الإسلامية المعاصرة، وأنه واحد مِن أكثر الشخصيات بحثًا في الفكر الإسلامي الحديث، وعلى هذا اتفق الدارسون، واستقرّت عليه كلمتهم، والواقع يشهد وهو أكبر دليل.

والشخصية التي يدور عليها البحث ليست عادية؛ ذلك لأنها أخذت على عاتقها القيام بأدوار جسيمة، وشاركت في أحداث تاريخية كبيرة، واحتكّت بحكّام وسلاطين وعلماء ومفكّرين لعبوا أدوارًا بارزة في التاريخ الإسلامي المعاصر.

ألّفَ محمد عبده عددًا من الكتب في مختلفِ المجالات الدينية والفكرية والحضارية، ولم يكن منعزلًا في صومعته يعيش على هامش الحياة، فقد تبوّأ مناصب مرموقة، وأبرزها تعيينه مفتيًا لمصر (١٨٩٩م- ١٩٠٥م)، مِن قِبَل عباس حلمي الثاني خديوي مصر، وأبرزُ أعماله إبّان تقلُّده منصب الإفتاء دروسُه في تفسير القرآن الكريم بالجامع الأزهر الشريف، واستمر في إلقائها حوالي ستّ سنوات حتى تُوفي سنة ١٩٠٥م[١].

(١) من أفضل مَن ترجَم لمحمد عبده تلميذُه محمد رشيد رضا في كتاب سماه: (تاريخ الأستاذ الإمام)، فقد تكلّم عن حياته بالتفصيل، ويعتبره كثيرٌ من الدارسين المصدر الأول الذي ينبغي الرجوع إليه في ترجمة الإمام ومعرفة أحواله.

ومما يزيدنا تأكيدًا على مكانة الرجل وثقله في التاريخ الإسلامي المعاصر أنه انبثق من فكره مدارس إصلاحية جديدة ومناهج إسلامية متعدّدة أسهمت -على حسب ما يرى مؤيّدو فكرِ محمد عبده- في إثراء العلوم الإسلامية، واستطاعت الإجابة على كثير من الشُّبهات المثارة حول الإسلام إجابات مقنعة تتناسب مع الواقع الذي يكتنف العقل الإسلامي المعاصر.

إنَّ الحركةَ الدعوية التي قام بها الشيخ محمد عبده وتسويقَ أفكاره مِن قِبَل تلميذه محمد رشيد رضا كان لها أثرٌ في ظهور حركات علمية، تمثّلَت في ظهور مدارس متعدّدة، وكلّها تصنِّف نفسها على أنها تنويرية وإصلاحية وعقلانية، تحمل مبادئه، وتلتزم بمنهجه، نذكر منهم على سبيل المثال: مصطفى المراغي، ومصطفى عبد الرزاق، والشيخ شلتوت، وعبد المتعال الصعيدي، ومحمد الغزالي، وغيرهم.

إنّ النتاج العلمي والنهج المميّز للأستاذ الإمام في مجال علوم القرآن والدراسات التفسيرية كان له بعد ذلك أثرٌ في كثير من التفاسير المعاصرة: كتفسير محاسن التأويل للقاسمي (ت: ١٩١٤م)، ونظام القرآن وتأويل الفرقان للفراهي (ت: ١٩٣٠م)، والتحرير والتنوير لابن عاشور (ت: ١٩٧٣م)، وظلال القرآن لسيد قطب (ت: ١٩٦٦م)، وزهرة التفاسير لمحمد أبو زهرة (ت: ١٩٧٤م)، والتفسير المنير للزحيلي (ت: ٢٠١٥م)، وغيرها.

محمد عبده عند محبّيه رائد الاتجاه المعتدل (المحافظ المستنير)، بل إنَّ هناك نخبة مِن المثقفين وكبار المفكّرين يجعلونه في مَصَافّ الشافعي (ت: ٢٠٤هـ)، والباقلاني (ت: ٤٠٣هـ)، والعِز بن عبد السلام (ت: ٦٦٠هـ)، ويعدّونه مجدّد القرن الرابع عشر الهجري[١]، ويرَون أنّ جهده في تفسير كتاب الله إنما هو فيض من إلهام الله أجراه على قلبه ولسانه، وأنّ تفسيره بمثابة المعجزة المبشّرة بظهور إمام المفسِّرين بلا منازع، وأنه أبلغ مَن تكلّم في التفسير بيانًا لهديه وفهمًا لأسراره[٢].

وهي مبالغة في تعظيم الأشخاص، حتى إنّ الصحابة لم يَصِفوا كبراءهم في التفسير كابن عباس وابن مسعود رغم ثناء رسول الله ﷺ عليهم بتلك الأوصاف التي وصف بها بعض محبّي عبده جهود عبده في التفسير.

ويعتبره محبّوه أنّه المخلِّص والمنقِذ مِن أوحال تخلُّف الأمة وانحطاطها، وأنَّ مدرسته نجحت أو قاربت في إزالة الغبار المتراكم على التراث الإسلامي نتيجة الخصومات المذهبية، والنزعات الطائفية، والمجادلات الفلسفية، وقد

(١) يقول في وصفه محمد عمارة: إنه أعظم العقول الإسلامية الحديثة التي وهبت طاقتها لتجديد الفكر الإسلامي ولجلاء ركام البدع والخرفات والإضافات عن أصول الإسلام... وهو أعظم أركان مدرسة التجديد الديني في عصرنا الحديث على الإطلاق.

(٢) آثار الإمام محمد بشير الإبراهيمي، أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٧م، (١/ ٣٤٣).

حاولَت أن ترسم الخطى، وتحدّد المعالم، وتوجّه البوصلة نحو الريادة الحضارية، والتفوّق العلمي والتقني، وإعادة تشييد أمجاد السَّلَف الصالح التي سطروها صحائف من ضياء إبّان عصور الخلافة الإسلامية.

لقد لاقَت أطروحاته الجريئة -خاصّة في مجال تفسير القرآن- صدى واسعًا في العالم الإسلامي، وقد انقسم الناس إزاءها بين متحمِّس شديد الإعجاب بتنظيراتها وأفكارها المبتكَرة، وبين مستنكِر كثيرِ النقد دائم التحذير لخطورة مسلكه، واعوجاج منهجه، وخروجه عن النمط العام الذي استقرّت عليه الأمّة، ويتهمه خصومه بالإسهام في تشكيل النواة الأُولى لظهور تيار التفسير الحداثي الليبرالي للقرآن الكريم نتيجة مَقته لواقع المسلمين، وانهزامه أمام أطروحات فلاسفة الغرب.

لقد حاول بعضٌ أن يصعد على كتفي الشيخ ويقوِّله من الأقاويل ما لم يَقُل، متّخذين مِن حثّهِ المسلمين على التجديد ونبذِ التقليد ذريعةً للطعن في أصول الإسلام وثوابته الراسخة، وإذا اعترض عليهم معترِض كانت الشبهة التي يتشبثون بها ويعوِّلون عليها أنهم لم يأتوا بمنهج جديد ولا طريقة مبتدعة، وإنما سبقهم إلى ذلك علماء أكابر، وفي مقدّمة مَن يذكرونه من علماء الإسلام محمد عبده.

وقضيةُ النسخ في القرآن هي واحدةٌ من أهمّ القضايا التي أُسِيءَ استغلال كلام محمد عبده فيها؛ فقد استغلّه التنويريون والحداثيون لبثِّ شُبههم،

وتشكيك المسلمين في عقائدهم، وجعلوا منها متكئًا للطعن في سَلَف الأمة الصالح، والغضّ من مكانتهم، ولَمْزهم وغَمْزهم في أمانتهم ونزاهتهم العلمية، والإساءةِ إلى التراث العلمي الذي خلَّفه لنا علماؤنا الأخيار في قضية النَّسْخ في القرآن الكريم[(١)].

إنَّ مبحث الناسخ والمنسوخ من أخطر مباحثِ علوم القرآن وأهمها وأجلّها وأعلاها مرتبة، وهو بلا مبالغة من أكثر المواضيع تشعّبًا في الشريعة الإسلامية؛ حيث إنّ خيوطه تتشابك مع كافة العلوم الشرعية والدراسات الإسلامية، فلا غرو أن تجده حاضرًا وبقوّة في معظم مصنَّفات علماء المسلمين المتقدِّمين منهم والمتأخِّرين.

لقد حظي علمُ الناسخ والمنسوخ بعناية فائقة ودراسات مستفيضة مِن قِبَل جمعٍ غفيرٍ من العلماء والمفسِّرين؛ فمنهم من أفرده بالتأليف، ومنهم من أورده في كتابه ضِمن مواضيع أخرى من علوم القرآن وأصول الفقه، وأمّا المفسِّرون فقد كانوا حريصين أيّما حرصٍ عند كلّ آية قيل فيها بالنسخ على ذِكْر القائل بالنَّسْخ، وسبب ذلك، وهل نَسْخُها ثابت أم لا، وفي ثنايا تفاسيرهم يتطرّقون إلى تعريف النَّسْخ وأنواعه وشروطه والحِكمة من النسخ حسب المناسبة والحاجة، ومن هؤلاء المفسِّرين محمد عبده بن حسن خير الله من آل التركماني.

---

(١) راجع على سبيل المثال: حلقة تليفزيونية على اليوتيوب من إصدار قناة الحرة، إعداد وتقديم: إبراهيم عيسى، بعنوان: مختلف عليه – الناسخ والمنسوخ.

يرى الباحثُ أنَّ موقف محمد عبده من قضية النَّسْخ لم ينل حظّه من البحث، ولم يظفر بتحرير ودراسةٍ متكاملة رغم الأهمية البالغة لمعرفة رأيه في هذه المسألة؛ لمكانته وشيوع أفكاره، فالنافون للنسخ في القرآن الكريم من المعاصرين يتّخذون من محمد عبده إمامًا لهم وقدوة يقتدون به في نفي النَّسْخ في القرآن والتشنيع على القائلين به.

لقد حاوَل الباحثُ تتبّع ما خطّته يد الأستاذ الإمام، راجيًا أن يكشف اللثام عن وجهة النظر التي تبنّاها فيما يتعلقُ بقضية النَّسْخ في القرآن الكريم، وأن يبين دلائله تفصيلًا، ويتتبّع جذوره ودوافعه.

إشكال البحث:

يسعى البحث إلى الإجابة عن الإشكالات الآتية: كيف عالج محمد عبده قضية النَّسْخ في القرآن؟ ما المنطلقات التي أسّس عليها نقده للناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم؟ وإلى أيّ حدّ كان متسقًا مع منطلقاته في معالجته لهذه القضية؟ وما مدى وجاهة قراءته التفسيرية النقدية لهذه القضية؟ وما هي طبيعة جذور موقف عبده من النسخ؟ وهل هو امتداد لرأي سابق أم أنه اجتهاد خاصّ به؟

أهداف البحث:

يهدف البحث بالأساس إلى ثلاثة أمور:

- **الأول**: بيان طبيعة قراءة محمد عبده لقضية النَّسْخ في القرآن وإبراز نظرته لعِلْم الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم.

- **الثاني**: بيان الآراء غير الصائبة التي نُسبت إلى الإمام، ومحاولة تجلية الأسباب التي دفعت بالإمام إلى مخالفة إجماع المفسِّرين على دلالة آية النَّسْخ في البقرة.

- **الثالث**: تقويم طرح محمد عبده إزاء علم الناسخ والمنسوخ عمومًا وتفسيره لآية النَّسْخ في سورة البقرة خصوصًا، وبيان موقف الباحث منه.

الدراسات السابقة:

لم أجد دراسة مستقلّة تناولَت بالبحث والتحليل موقف عبده من النَّسْخ إلا دراسة واحدة، وهي عبارة عن رسالة ماجستير قدّمتها الطالبة رقية جرادي، عنونَتْها بـ(**موقف مدرسة المنار من النَّسْخ وآثاره في التشريع**)، وهذه الأطروحة كما يظهر من عنوانها شاملة لأغلب المنتسبين لمدرسة المنار، ولم تخصّ آراء عبده بالدراسة، إضافةً إلى أنها ركّزت على مناقشة الجانب الفقهي بعيدًا عن الجانب التفسيري الذي نوليه كلّ اهتماماتنا في هذه الدراسة.

لقد حاوَل الباحثُ في أطروحته هذه التركيز على آراء محمد عبده في النَّسْخ وحده دون غيره من مريديه، ولم تخلطها بألصق تلامذته به وأحبّهم وأكثرهم نقلًا عنه ألَا وهو السيد محمد رشيد رضا (ت: ١٩٣٥م).

حدود البحث:

كانت للشيخ عبده دروس في التفسير انتهت عند الآية ١٢٦ من سورة النساء، وكما هو معلوم فقد ابتدأ رشيد رضا تفسير المنار بتدوين وإعادة صياغة ما يلقيه الأستاذ محمد عبده من دروس التفسير، ولكن في ضوء ما قد يكتنف تفسير المنار مِن تمازُج بين آراء عبده ورضا وتشابُك في بعض المواضع، ومع صعوبة الفصل بين أقوال الشيخ وتلميذه، فقد رأينا في تحرير موقف عبده من النَّسْخ وما يتعلّق بذلك استبعاد الرجوع إلى المنار، وقد وجد الباحثُ بغيته في (الموسوعة الكاملة لأعمال محمد عبده) التي تولّى تصنيفها وجمعها الأستاذ

محمد عمارة، فهي موسوعة شاملة لجميع التراث الذي تركه عبده، مستبعدة آراء تلاميذه.

وهذا الفصل بين الآراء وعدم الخلط بينها مهمٌّ من ناحيتين؛ **الناحية الأُولى**: يعتبرُ أنجح الطرق وأرشدها لمعرفة الرأي الدقيق لمحمد عبده فيما يخصّ قضية النَّسْخ، **والناحية الأُخرى**: تعِين الدارسين على معرفة التطور التاريخي والفكري لقضية النَّسْخ عند المفكّرين الإسلاميين، والدور الذي لعبه محمد عبده فيه، وموقفه من هذا التطور.

منهج البحث:

اعتمد الباحث على **المنهج الاستقرائي**؛ وذلك بتتبّعه كتابات محمد عبده، ومحاولة جمع متفرّقها فيما يتعلّق بالنَّسْخ خصوصًا، وكذلك فيما يبيِّن منهجه البحثي وطريقة استدلاله وتعقيبه على مخالفيه. كما اعتمد البحث على **المنهج التحليلي**؛ من خلال إمعان النظر في مقولات عبده وتدبّرها ثم تقويمها ونقدها إن اقتضى الأمر، وهو ما جعل الباحث يفعِّل **المنهج النقدي** في بحثه، كما عوَّل الباحثُ على **منهج المقارنات**؛ فقارَن بين طريقة تعاطى عبده مع قضية النَّسْخ وبين العلماء والمفكرين والمثقفين.

مخطط البحث:

لقد جاء البحث وانتظم سلك درره في مقدّمة، وثلاثة مباحث، وخاتمة، خُصّصت **المقدمة** لبيان سياق البحث وإشكاله وأهدافه؛ وأمّا **المباحث** فجاءت كالآتي:

المبحث الأول: موقف محمد عبده من النسخ؛ عرض وتحليل، وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: تأطير عام لقراءة محمد عبده لقضية النَّسْخ في القرآن.

المطلب الثاني: تعقيبات محمد عبده على المثبتين لأصل النَّسْخ في القرآن الكريم.

المطلب الثالث: تعريف النَّسْخ وشروطه وأنواعه عند الإمام محمد عبده.

المبحث الثاني: تفسير محمد عبده لآية النَّسْخ في سورة البقرة؛ عرض وتقويم. وفيه ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: أهمّ اعتراضات محمد عبده على معنى آية النَّسْخ في سورة البقرة عند المفسّرين.

المطلب الثاني: تحليل ونقد لاعتراضات محمد عبده على المثبتين لدلالة آية البقرة على النسخ.

المطلب الثالث: إيراد إشكالات لتفسير عبده لآية النَّسْخ في سورة البقرة.

المبحث الثالث: جذور موقف عبده وامتداداته. وفيه مطلبان:

المطلب الأول: أبو مسلم الأصفهاني.

المطلب الثاني: الإمام الرازي.

وأمّا **الخاتمة** فجاءت لبيان أهمّ خلاصات البحث وتوصياته.

المبحث الأول: موقف محمد عبده من النسخ؛ عرض وتحليل:

المطلب الأول: تأطير عام لقراءة محمد عبده لقضية النسخ في القرآن:

بدايةً، لا بد أن نقرر أنَّ محمد عبده ليس منحازًا ضد فكرة النَّسْخ، ولا يرى أنَّ قضية النَّسْخ أكذوبة من اختراع الأقدمين وأسلاف هذه الأمّة الغابرين ما أنزل الله بها من سلطان، اخترعها مَن اخترعها محاولةً منهم للتوفيق بين النصوص المتضادة والمتضاربة والتي يستحيل أو يصعب التوفيق بينها، كما هي دندنة كثير من الحداثيين؛ بل على العكس تمامًا، إنه يرى النَّسْخ أمرًا ضروريًّا ينبثق من صميم الشرائع السماوية لمتابعة تطوّرات المجتمع الإنساني والترقّي به نحو سُلَّم الكمال، ولا أدلّ على هذا من قوله:

«إنَّ النّسْخَ في الأحكام الشرعية جائزٌ موافق للحكمة وواقع؛ فإنّ شرع موسى نَسَخ بعض الأحكام التي كان عليها إبراهيم، وشرع عيسى نَسَخ بعض أحكام التوراة، وشريعة الإسلام نَسخت جميعَ الشرائع السابقة، لأنَّ الأحكام العملية التي تقبل النَّسْخ إنما تشرع لمصلحة البشر، والمصلحة تختلف باختلاف الزمان، فالحكيم العليم يشرع لكلّ زمنٍ ما يناسبه، **وكما تنسخ شريعة بأخرى يجوز أن تنسخ بعض أحكام شريعة بأحكام أخرى في تلك الشريعة**، فالمسلمون كانوا يتوجهون إلى بيت المقدس في صلاتهم، فنسخ ذلك التوجّه إلى الكعبة، ولا خلاف فيه بين المسلمين»[(١)].

(١) الموسوعة الكاملة لأعمال محمد عبده، محمد عمارة، دار الشروق، ط: الثانية، ٢٠٠٦م، (٤/ ٤٤٣).

وكأنِّي بالإمام الأستاذ يردّ في بداية الفقرة السابقة معترضًا على مَن ينكر مشروعية النَّسْخ من الأديان المنحرفة، والفِرق الضالة؛ كبعض طوائف اليهود، وفِرَق الشيعة؛ مستدلًّا بالواقع الذي تعززه المشاهدات التاريخية، وليس أصدق من التاريخ شاهدًا حين يقرّر الواقع.

ويرى عبده أنَّ النَّسْخَ إنما يكونُ في الأحكام العملية الفرعية لا في العقائد والأخلاق والمقاصد الكبرى والأصول الثابتة والقواعد العامة للدِّين، ويراها قضية متّسقة مع نظرات العقل السليم لا تصطدم مع مبادئه، فالحِكَم والمقاصد من مشروعية النَّسْخ ليست طلاسم يصعب فهمها ويعسر إدراكها، ومِن أوضح الحِكَم وأجلى المقاصد لمشروعية النَّسْخ مراعاة المصالح والحاجيات مع الأخذ في الاعتبار البُعد الزماني والبعد المكاني.

ونستنتج كذلك من كلام الإمام أنَّ النَّسْخ ليس أمرًا طارئًا حدث في الحِقْبة المحمّدية المطهرة، بل هو قضية لها عُمق تاريخي بعيد الغور يمتدّ بجذوره إلى معظم الشرائع السماوية السابقة، فقد أشار القرآن الكريم إلى هذا الملمح البديع بتطرّقه إلى وقائع النَّسْخ في الشرائع التي سبقَتْنا، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِۦ يَٰقَوْمِ إِنَّكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنفُسَكُم بِٱتِّخَاذِكُمُ ٱلْعِجْلَ فَتُوبُوٓاْ إِلَىٰ بَارِئِكُمْ فَٱقْتُلُوٓاْ أَنفُسَكُمْ ذَٰلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ عِندَ بَارِئِكُمْ فَتَابَ عَلَيْكُمْ ۚ إِنَّهُۥ هُوَ ٱلتَّوَّابُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [البقرة: ٥٤].

فقوله تعالى: ﴿فَتَابَ عَلَيْكُمْ﴾ إشارةٌ إلى أنَّ الحُكْم الذي فرضه الله وهو قتل أنفسهم قد خُفّف عنهم، ورُفع عنهم؛ رحمةً من الله ولطفًا منه سبحانه، يقول الإمام الرازي: إنَّ الله لمّا أمرهم بالقتل رَفَع ذلك الحكم عنهم قبل فنائهم بالكلية، فكان ذلك نعمة في حقّ أولئك الباقين، وفي حقّ الذين كانوا موجودين في زمان محمد ﷺ؛ لأنه تعالى لولا أنْ رَفَع حكم القتل عن آبائهم لَما وُجد أولئك الأبناء[1].

وهاك نصًّا آخر لمحمد عبده يعزّز عبارته السابقة ويعضد معناها، ويقوي مدلولاتها، يقول الإمام في مقال كتبه بعنوان: اختلاف العبادات في الأديان:

«أمّا صور العبادات، وضروب الاحتفالات مما اختلفت فيه الأديان الصحيحة سابقها مع لاحقها، واختلاف الأحكام متقدّمها مع متأخّرها، فمصدره رحمة الله، ورأفته في إيتاء كلّ أمّة وكلّ زمان ما علمَ فيه الخيرَ للأمّة والملاءَمة للزمان.

وكما جرت سُنّته -وهو ربّ العالمين- بالتدرّج في تربية الأشخاص مِن خارجٍ مِن بطن أمّه لا يعلم شيئًا إلى راشدٍ في عقله، كاملٍ في نشأته، يمزق الحجب بفكره، ويواصل أسرار الكون بنظره، كذلك لم تختلف سُنّته، ولم يضطرب هديه في تربية الأمم.

(١) مفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر، ط: الأولى، ١٩٨١م، (٣/ ٤٣٥).

فلم يكن من شأن الإنسان في جملته ونوعه أن يكون مرتبةً واحدة من العلم وقبول الخطاب من يوم خلَقه الله إلى يوم يبلغ الكمال منتهاه، بل سبق القضاءُ بأن يكون شأن جملته قائمًا على ما قرّرته الفطرة الإلهية في شأن أفراده»[(١)].

وتسليطُ الضوءِ على العلاقة بين تربية الله الأمم من خلال مشروعية النَّسْخ وبين مراحل خلق الإنسان ملمحٌ بديع غاية في الجمال، لم أجد مَنْ سبقه إليه على كثرة المتناولين لقضية النَّسْخ من العلماء المتقدمين، وهو ما جعل بعض العاصرين يبتكر مصطلحًا جديدًا في علوم القرآن سمّاه (التربية بالنَّسْخ)[(٢)].

وقد تطرّق محمد عبده من خلال ما سبق إلى حُكْمِ النسخِ في الإسلام، فقد أرادَ الله بفضلِهِ وكرمهِ أن ينشرَ رحمته بعباده المؤمنين، ولم يشأ أن يفرض بعض الواجبات وينهى عن بعض المحرّمات دفعةً واحدة، وإنما تدرّج مع عباده في تطبيقها؛ تيسيرًا ورفعًا للمشقّة. واتساقًا مع المقدّمات التي أصّلها لنا عبده آنفًا، فقد رفض قول مَن ذهبَ من علماء المسلمين إلى أنَّ الخمر حُرّم دفعة واحدة؛ معللًا ذلك بمخالفته للسنن الإلهية في التشريع.

(١) الأعمال الكاملة لمحمد عبده، (٣/ ٤٧٢).

(٢) الدكتور عدنان زرزور في كتابه (علوم القرآن) هو أول مَن سبكَ مصطلح التربية بالنسخ وكتب فيه إضافات حسنة.

«لقد ذهب بعض الأئمة[١] إلى أنَّ الخمر حُرّمت بآية البقرة، وأنَّ ما أتى بعدها فهو من قبِيل التوكيد؛ ولكن ذهب الجمهور إلى أنَّ التحريم كان تدريجًا، **وهو المنقول والمعهود في حكمة التشريع**»[٢].

وقبل ذلك قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ: «ويظهر من مجموع الآيات النازلة في الخمرِ أنّ القطعَ بتحريمه كان **بعد تمهيدٍ بالذمّ والنهي عن السُّكْر في حال قربِ الصلاة**»[٣].

ويتبيَّن لنا من عبارته أنَّ الإمام محمد عبده يتّفق مع المسار العام الذي سلكته الأمة الإسلامية، فيما يخصّ القواعد الثابتة لقضية النَّسْخ، إلا أنه تحفّظ على أمورٍ كانت شائعة في كتب التراث الإسلامي عمومًا والدراسات التفسيرية خصوصًا.

(١) الذي يظهر للباحث أن هؤلاء الأئمة من الشيعة؛ إذْ لم أجد أحدًا من أهل السنّة أو المعتزلة أو الإباضية مَن يقولُ إنّ الخمر حُرّم دفعة واحدة، وهذا يشيرُ إلى عمق مطالعة عبده لمصنفات الشيعة، وأن لها أثرًا في تشكيل فِكره وتصوراته، فمنهجه عدم اطّراح آرائهم كليةً، وإنما تتبّعها ودراستها ونقدها والاستفادة منها.

(٢) الأعمال الكاملة لمحمد عبده، (٤/ ٥٦٢).

(٣) الأعمال الكاملة لمحمد عبده، (٤/ ٥٦١).

المطلب الثاني: تعقيبات محمد عبده على المثبتين لأصل النسخ في القرآن الكريم:

إنّ الإمام محمد عبده يتّفق مع المسار العام الذي سلكته الأمة الإسلامية وأجمع عليه علماء الإسلام قاطبةً فيما يخص القواعد الثابتة، والأركان الأساسية لقضية النسخ، إلا أنه تحفّظ على ثلاث قضايا، لم يوافق عليها مَن سبَقه من الذين أصّلوا وتعاطوا مع قضية النَّسْخ، ولم يرتضِ منهجهم ولم يقبَل مسلكهم.

القضية الأولى: استنكر على المكثِرين والمبالغين في ذكرِ الآيات المنسوخة والناسخة في القرآن. ومِن أشهرِ ما قاله في هذا الصدد:

«كان لبعض العلماء ولعٌ بتكثير الناسخ والمنسوخ في القرآن؛ لِما فيه من الدلالة على سعة العلم، وإنْ كان علمًا بإبطال القرآن بادي الرأي من غير حُجّة تضاهي حجية القرآن في القطع والقوّة، ولا ينبغي لمؤمن أن يحسب هذا هيِّنًا، وهو عند الله عظيم»[(١)].

لقد نحَا عبده في تقويم ما وردَ إلينا عن النَّسْخ منحى غير مسبوق، فالسبب الذي جعل بعض المتقدّمين يُكثِرون من ذكرِ دعاوى النَّسْخ هو حب الرياء والسُّمْعة، والرغبة في جلب الأضواء طمعًا للمكانة والرياسة، وهو سبب غير موضوعي فيما يبدو للباحث، ولا يستند إلى أدوات قياس علمية. وربما يمكننا

(١) الأعمال الكاملة، (٤/ ٥٣٧).

نعت هذه المنهجية في التحليل بأنها اختزال للحقيقة، وتركيز مبالغ فيه على أجزاء من الصورة الكبيرة الكلية؛ ذلك أنَّ الأمراض القلبية قد يقعُ فيها بعضهم، لكنَّنا أمرنا بمعالجة ما يظهر لنا من أقوال وأفعال الناس، أمّا السرائر فمردّها إلى الله العليم وحده بمكنونات الضمائر.

وحُسْنُ الظنّ بعلماء الإسلام، وحملُ كلامهم على أحسن محامله ما دام يجد له الناظر محملًا حسنًا منهجٌ قويم راشد، خاصةً إذا كانوا من السَّلَف الصالح الذين زكّاهم رسول الله ﷺ.

فهذا أبو جعفر النحاس (ت: ٣٣٧هـ) عندما بلغه ما قاله وهب بن منبه (ت: ١١٠هـ) في قوله تعالى: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِمَن فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [الشورى: ٥]، نسختها الآية التي في غافر: ﴿وَيَسْتَغْفِرُونَ لِلَّذِينَ ءَامَنُواْ﴾ [غافر: ٧]. قال معلقًا: «هذا لا يقع فيها ناسخ ولا منسوخ؛ لأنه خبر من الله تعالى، ولكن يجوز أن يكون وهب بن منبه أراد أنَّ هذه الآية على نُسخةِ تلك الآية، لا فرق بينهما، وكذا يجب أن يُتَأوَّل للعلماء، ولا يُتَأوَّل عليهم الخطأ العظيم إذا كان لِما قالوه وجه»[(١)].

(١) الناسخ والمنسوخ في كتاب الله -عز وجل- واختلاف العلماء في ذلك، أبو جعفر النحاس، ت: سليمان اللاحم، ط: الأولى، ١٤١٢هـ، (١/ ٣١٥).

ومن الأسباب الموضوعية التي أكّد كثيرٌ من الدارسين لقضية النَّسْخ في القرآن أنَّها من أهمّ الدوافع التي أدّت إلى الإكثار من ذِكْرِ دعاوَى النَّسْخ في مصنّفات علوم القرآن والتفسير ما يأتي:

١- الاختلافُ في تحديد المراد بمصطلح النَّسْخ كان سببًا في كثرة الخلاف في مسائل النَّسْخ، يقول ابن حزم: «لو اتفقت مصطلحات الناس لانتهت ثلاثة أرباع خلافات أهل الأرض»[(١)].

٢- العمومية التي أُحيط بها مصطلح النسخ ابتداءً من العهد النبوي الزاهر مرورًا بالمسلمين الأوائل المتقدِّمين المتمثّل في العهود الزاكية للصحابة والتابعين وتابعيهم رضي الله عنهم أجمعين.

فالمدلول الأساسي للنَّسْخ حتى قبل عصر التأليف هو الرفع، وقد عبّر القرآن عن هذا المدلول في آية البقرة، وجعل مرادفه التبديل.

كما نجد ذلك جليًّا في سورة النحل، وعلى هذا فهمه الصحابة حينما عبّروا به فيما صحّت روايته عنهم، وإنْ كانوا قد توسّعوا في مدلوله فجعلوا المرفوع مطلق التغيير الذي يطرأ على بعض الأحكام، من تخصيصٍ للعموم وتقييدٍ للمطلقِ وتفسيرٍ للمجملِ، وحتى الاستثناء أطلقوا عليه نسخًا.

(١) نقلًا عن: المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، علي جمعة محمد عبد الوهاب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٦م، ص٤١.

وقولهم هذا خَليق بأن يصرف إلى التسامحِ، ومعلومٌ أنَّ التداخل في المصطلحات كان شائعًا في عصر السَّلَف، ولم يقتصر على مفهوم النَّسْخ فحسب؛ بل هناك كثير من المصطلحات الشرعية الأخرى، منها على سبيل المثال لا الحصر: مصطلح الفقه، والسُّنّة، والمكروه... إلخ[١].

إنّ تحديد المصطلحات ورَصْد التطور الدلالي لها أمر غاية في الأهمية في مجاله، ومن دون التعرّف على ذلك يتمّ الدوران في حلقة مفرغة ولا نستطيع الانطلاق من مفاهيم واضحة متفق عليها للوصول إلى الهدف[٢]. ومن هنا تأتي أهمية دراسة التطور الدلالي لمصطلح النَّسْخ لكلّ مَنْ يتناوله بالبحث والدراسة، وهو ما لم نعثر عليه في تفسير محمد عبده لآيات النَّسْخ.

فعلى الرغم من إنكار محمد عبده على المُكثرين والمبالغين في ذكرِ دعاوَى النَّسْخ في مواطن متفرّقة من تفسيره إلا أنّ الباحث لم يعثر في أيٍّ من هذه المواطن على تفرقة بين النَّسْخ بمعناه الاصطلاحي المتعارف عليه عند علماء الأصول والنَّسْخ بمعناه العمومي الشامل عند السّلَف رغم الفرق الكبير بين المصطلحين!

---

(١) مذهب الإمام الزمخشري في النسخ، سلام بن سعيد الصقري، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ٢٠٢١م، ص٦.

(٢) معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر، فاتح محمد سليمان، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ٢٠١٢م، ص١٣.

يقول الشيخ محمد أبو زهرة: «إنّ الشافعي في رسالته قد حرّر معنى النَّسْخ فيما ساق من أدلة وأمثلة، فميّزه عن تقييد المطلق، وتخصيص العام، وكثير من المتقدّمين من الصحابة والتابعين ومَن بعدهم كانوا يسمّون تقييد المطلق نَسْخًا، وتخصيص العام نسخًا، حتى كان منهم من يجعل الاستثناء نَسْخًا، فلما جاء الشافعي حرّر معنى النَّسْخ وميّزه من بين تلك الإطلاقات الواسعة التي كان بإدماجها فيه غير متميز»[(١)].

فهل كان الإمام لا علم له بهذه التّفرقة؟! أو أنه رأى أنْ لا عذر البتة لمن جاء بعد الشافعي (ت: ٢٠٤هـ) في خلطه للمفاهيم وعدم ضبطه للمصطلحات؟! ذلك أنّ مصطلح النسخ ظلّ شاملًا وعامًّا لكثير من أنواع البيان إلى أن جاء الإمام الشافعي فجعل مصطلح النَّسْخ مقتصرًا على رفع الحُكم كلّه حتى لا يبقى منه شيء، وقد استقر العمل عليه، واعتمده علماء الإسلام[(٢)].

عِلْمًا أنَّ عبده ليس هو أوّل المنكرين على المكثرين مِن دعاوَى النَّسْخ في القرآن والمتساهلين في إيرادها؛ فقد سبَقه في التحذير من خطورة عدم الحدّ من ظاهرة انتشار هذه الدّعاوَى أبو الفرج بن الجوزي (ت: ٥٩٧م) في كتابه (نواسخ القرآن).

---

(١) الشافعي حياته وعصره، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط: الثانية، ١٩٤٨م، ص٢٦٥- ٢٦٦.

(٢) النسخ في القرآن الكريم دراسة تشريعية تاريخية نقدية، مصطفى زيد، دار الوفاء، ط:٣، ١٤٠٨هـ، (١/ ٢١٤).

يقول عبد الرحمن بن عليّ البغدادي: «وأصل الفساد الداخل على عموم العلماء تقليدهم سابقيهم، وتسليمهم الأمر إلى معظَّميهم من غير بحث عمّا صنَّفوه، ولا طلب للدليل عمّا ألّفوه... إني رأيتُ الذين وقع منهم التفسير صحيحًا قد صدر عنهم ما هو أفظع فآلمني؛ وهو الكلام في الناسخ والمنسوخ، فإنهم أقدموا على هذا العلم فتكلّموا فيه وصنّفوه، وقالوا بنسخ ما ليس بمنسوخ»[(١)].

ولم يكن ابن الجوزي بدعًا في الإنكار على المتساهلين في ذكرِ دعاوَى النَّسْخ؛ فإنّ للجويني (ت: ٤٧٨هـ)، والغزالي (ت: ٥٠٥هـ)، والحازمي (ت: ٥٨٤هـ)، والآمدي (ت: ٦٣١هـ)، والقرافي (ت: ٦٨٤هـ)، والبيضاوي (ت: ٦٩١هـ)، والمرداوي (ت: ٨٨٥هـ)، وقبل هؤلاء كلّهم الإمام مكي بن أبي طالب (ت: ٤٣٧هـ) في كتابه: (الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه)، فكلهم يقصدون إلى الغاية نفسها من إغلاظ القول على المُكْثرين في ذِكْرِ دعاوَى النَّسْخ حتى لا يجترئ على ادّعاء النَّسْخ مَن لا عِلْم له به، ولكلّ واحد منهم مناهج ونظرات لمعالجة هذه الظاهرة، وعلى أهمية هذا الموضوع فإني لم أجد مَن أفردَ دراسةً أكاديمية مستقلّة تناقش منهاجهم، وتقارن بين طرائقهم وطرائق من جاء بعدهم من المعاصرين.

(١) نواسخ القرآن، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن الجوزي، ت: محمد أشرف علي المليباري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الثانية، ٢٠٠٣م، ص١٠٤.

القضية الثانية: لقد سجّل تاريخ الشريعة الإسلامية عمومًا، وفي القرآن خصوصًا، أحكامًا نَسخت أحكامًا سابقة عليها، ومضى المسلمون منذ عهد النبوّةِ على هذا، فلم يشكّ مسلم في باب الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، فقد ألّف في هذا الباب منذ القِدَم خلائق لا يُحْصَون بمختلف مدارسهم الفقهية، وتوجّهاتهم السياسية، ومذاهبهم العقدية؛ من إباضية، ومعتزلة، وأشعرية، وماتريدية، وحنابلة، وزيدية، واثني عشرية، لكنّ لغويًّا بارعًا في فنون العربية في القرن الرابع الهجري اشتهر عنه القول بنكران النسخ في القرآن.

تبنّى محمد بن بحر، المعروف بأبي مسلم الأصفهاني (ت: ٣٢٢هـ) إنكار النَّسْخ في القرآن الكريم، ولقد ارتأى الشيخ محمد عبده أنّ قوله يحتملُ الصواب، وأشاد بتخريجاته للآيات التي تقرّر أنها منسوخة عند أئمة التفسير، ويتضح هذا من قوله:

«هناك خلافٌ في نَسْخ أحكام القرآن ولو بالقرآن؛ فقد قال أبو مسلم محمد ابن بحر الأصفهاني المفسِّر الشهير: ليس في القرآن آية منسوخة. **وهو يخرّج كلّ ما قالوا على أنه منسوخٌ على وجه صحيح بضرب من التخصيص والتأويل**، لكن الجمهور على أنَّ القرآن يُنسخ بالقرآن، بناءً على أنه لا مانع من نَسْخ حُكم آية مع بقائها في الكتاب يُعبد الله تعالى بتلاوتها، ويُتَذكّر نعمته بالانتقال من حكمٍ كان موافقًا للمصلحة ولحال المسلمين في أوّل الإسلام إلى حكم يوافق المصلحة في كلّ زمان ومكان»[(١)].

(١) الأعمال الكاملة، (٤/ ٤٤٣)، سورة البقرة، (الآية: ١٨٠).

تشير الدراسات إلى أنَّ أوّل مَن أنكر النَّسْخ في القرآن الكريم في تاريخ الإسلام أبو مسلم الأصفهاني[١]، ولقد اشتدّ إنكار علماء الإسلام على أبي مسلمٍ الأصفهاني، وعدُّوا قولَه شاذًّا لا يجوز الأخذُ به أو التعويلُ عليه، وهذه منقولات لبعضٍ من الراسخين في علوم الشريعة تُنْكِر على أبي مسلم دعواه رغم تباعد الأزمان والأمكنة بينهم إلا أنهم توحّدوا على مخالفة أبي مسلم، بل واغلظوا عليه في الردّ والتعقيب، معتبرين أنّ ما جاء به منكَر من القول وزور:

قال أبو جعفر النحّاس (ت: ٣٣٨): «تكلّم العلماء من الصحابة والتابعين في الناسخ والمنسوخ، ثم اختلف المتأخرون؛ فمنهم مَن جرى على سنن المتقدمين فوافق، ومنهم مَن خالف ذلك فاجتنب. فمن المتأخّرين من قال: ليس في كتاب الله ناسخ ولا منسوخ، وكابَر العيان، واتبع غير سبيل المؤمنين»[٢].

قال أبو بكر الجصاص (ت: ٣٧٠هـ): «مَن ينكر النَّسْخ فريقان؛ أحدهما: اليهود، والآخر: فريقٌ من أهل الملّة لا يعتدّ بهم». ثم أضاف قائلًا: «إنّ الفِرقة المنكِرة للنَّسْخ من أهل الصلاة قد خالفَت الكتاب والآثار المتواترة واتفاق السلَف والخلَف جميعًا فيما صارت إليه من هذه المقالة»[٣].

(١) إنكار النسخ في القرآن الكريم، محمد تقي دياري وآخرون، مركز البحوث المعاصرة، بيروت.

(٢) الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، أبو جعفر النحاس، ص٣.

(٣) الفصول في الأصول، أحمد بن علي الجصاص الحنفي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط: الثانية، ١٩٩٤، (٢/ ٢١٥).

يقول ابن كثير (ت: ٧٧٤هـ): «المسلون كلّهم متّفقون على جواز النَّسْخ في أحكام الله تعالى؛ لِمَا في ذلك من الحِكْمة البالغة، وكلّهم قال بوقوعه، وقال أبو مسلم الأصفهاني المفسِّر: لم يقع شيء من ذلك في القرآن، وقوله هذا ضعيف مردود مرذول، وقد تعسَّف في الأجوبة عمّا وقع من النَّسْخ»[(١)].

ونختم هذه المقولات والتصريحات من قِبَل علماء الإسلام في النكير على أبي مسلم بمقولة بدر الدين الشوكاني (ت: ١٢٥٥هـ): «النَّسْخ جائز عقلًا وواقع سَمْعًا، بلا خلاف في ذلك بين المسلمين إلا ما يُروى عن أبي مسلم الأصفهاني فإنه قال: إنه جائز غير واقع، وإذا صحّ هذا عنه فهو دليل على أنه جاهل بهذه الشريعة المحمدية جهلًا فظيعًا، وأعجب من جهله بها حكاية مَن حكى عنه الخلاف في كتب الشريعة، فإنه إنما يعتدّ بخلاف المجتهدين لا بخلاف مَن بلغ الجهل إلى هذه الغاية»[(٢)].

إنَّ الشوكاني ومِن قبله النحاس، والجصاص، وابن كثير لا يقبلون الخلاف في أصل ثبوت النَّسْخ في القرآن؛ لإجماع الصحابة والتابعين وتابعي التابعين على وقوعه، ويعتبرونه خلافًا شاذًّا غير معتبَر لافتقاره إلى الدليل؛ ذلك أنَّ أصل

(١) تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩م، (١/ ٢٣٤).

(٢) إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٩٩٩م، (٢/ ٥٢).

القضية عندهم من المسائل التأصيلية المجمَع عليها، وقد انغلق باب الاجتهاد والمخالفة فيها، وإقرار الخلاف فيها مسوغًا للتخيير بين الأقوال في قضية اجتمعَ أمرُ المؤمنين على إثباتها وحتمية وقوعها.

أمام كلّ ذلك الاستنكار والتنديد بقول أبي مسلم الصادر من قِبَل كثير من علماء الإسلام نجد أنّ عبده لا يأبه به، فينهج منهجًا محايدًا نوعًا ما، وكأنه يرى في كلام أهل العلم الذين سبقوه في قول أبي مسلم شدّة وغلظة، لا يستلزم كلّ ذلك الإنكار والردّ، فقوله له وجه من الصحة والنظر في ميزان عبده، ولا يعتبره قولًا شاذًّا خارجًا على الإجماع، وأشاد بقوله على خلافِ المتعارَف عليه بين علماء المسلمين، مما فتح الباب على مصراعيه لكثير ممن جاؤوا بعده لتبنِّي القول بنفي وقوع النَّسْخ في القرآن.

نستطيعُ القولَ أنَّ محمد عبده كان رائدًا في بعث قول أبي مسلم إلى الواجهة من جديد، فبعد أن كان قولًا مبتذَلًا أصبح مقبولًا، وبعد أن كان ساقطًا لا يؤبَه به أصبح ذا قيمة علمية، له وزنه وثقله، فلا يصحّ التقليل منه، واعتباره مرذولًا ومبتذلًا على حدّ تعبير الإمام ابن كثير.

هذا هو محلّ النزاع بين القائلين بإثبات النَّسْخ وبين الإمام محمد عبده، وعدم تحريره جعل بعض الدارِسين يصنّفون عبده من ضمنِ المنكرين للنَّسْخ، وجعلوه سندًا لهم في إغلاظهم القول على المثبتين، مع تأكيدنا أنّ إشادة محمد عبده بقول أبي مسلم الأصفهاني لا تدلّ بحال من الأحوال على أنَّه ينكر على

القائلين بالنَّسْخ، ويسفّه أحلامهم، وأبعد من ذلك أنه يعتبرُ موضوعَ النَّسْخِ مجرّد نظرية اخترعها الأوائل، والشريعة منها براء، وأنّ بِدْعة النسخ تُعتبر مهزلة من أكبر المهازل في تاريخ علوم القرآن على حدّ تعبير عبد المتعال الجبري[1].

عند عودتنا لعبارته السابقة، لا نملك إلا أن نقول: إنَّ عبده لم يسفّه قول جماهير العلماء، بل عدّه قولًا وجيهًا له وزنه وقيمته، واستدل له بما يعضده ويقويه، ولا يبعد أن يُقال أنَّ محمد عبده يستحسنُ قولَ جماهير الأمة أكثر من استحسانه قول أبي مسلم الأصفهاني، والدليل على هذه الدعوى قوله في معرض تفسيره آية النَّسْخ الواردة في سورة البقرة:

إذا وازَنّا بين سياق آية: ﴿مَا نَنسَخۡ﴾ [البقرة: ١٠٦]، وآية: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾ [النحل: ١٠١]، نجد أن الأُولى خُتمت بقوله تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾، والثانية بقوله: ﴿وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾، ونحن نعلم شدّة العناية في أسلوب القرآن بمراعاة هذه المناسبات؛ فذِكر العلم والتنزيل ودعوى الافتراء في الآية الثانية يقضي أن المراد بالآيات فيها آيات الأحكام.

وأمّا ذِكر القدرة والتقرير بها في الآية الأُولى فلا يناسبُ موضوع الأحكام ونَسخها، وإنما يناسب هذا ذِكْر العلم والحكمة، فلو قال: (ألم تعلم أنّ الله عليمٌ

(١) النسخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه، عبد المتعال الجبري، دار العروبة، ١٩٦١م، ص٢٠٠.

حكيم) لكان لنا أن نقول: إنه أراد نَسْخ آيات الأحكام لِما اقتضته الحكمة من انتهاء الزمن أو الحال التي كانت فيها الأحكام موافقة للمصلحة[(١)].

يقرّر محمد عبده في كلامه آنفًا أنَّ النَّسْخَ المتعارف عليه بين العلماء لا تدلّ عليه آية: ﴿مَا نَنسَخۡ﴾ الواردةُ في سورة البقرة الشريفة كما هو المتعارف عليه بين جماهير أهل التفسير، وإنما آية النحل: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةٗ مَّكَانَ ءَايَةٖ وَٱللَّهُ أَعۡلَمُ بِمَا يُنَزِّلُ قَالُوٓاْ إِنَّمَآ أَنتَ مُفۡتَرِۭۚ بَلۡ أَكۡثَرُهُمۡ لَا يَعۡلَمُونَ﴾، وهي وحدها تدلّ على ثبوت النَّسْخ في القرآن على حسب وجهة نظره، وبنى قوله هذا اعتمادًا منه على الموازنة بين خاتمة الآيتين الكريمتين.

وعليه يتّضحُ لنا خطأ مَن نَسب إلى محمد عبده القول بنفي النّسْخ في القرآن، وهو وإن كان قولًا شائعًا إلا أنه يفتقر إلى البرهان والدليل، ولم يكن نتاج دراسات علمية رصينة، وإنما أدّى إلى شيوعه التقليد والاتّباع من غير تحرٍّ للدليل.

ومما يدلّ على إثباته لوقوع النَّسْخ في القرآن تطرّقه في مواطن متعدّدة من تفسيره إلى أهمية إتقان المفسِّر لباب المكي والمدني من السور والآيات لِما له من أثر في معرفة الناسخ والمنسوخ في القرآن الكريم، وكذلك حديثه عن تعريف النسخ، وشروطه، وترجيحه لبعض أقوال الأئمة على بعضٍ في المسائل المتعلقة بفرعيات النَّسْخ.

---

(١) تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب،١٩٩٠م، (١/ ٣٤٣).

المطلب الثالث: تعريف النسخ وشروطه وأنواعه عند الإمام محمد عبده:

تعريف النسخ:

عرَّف عبده الناسخ والمنسوخ بقوله: «ناسخه ما جاء قاضيًا يمحو ما كان عليه الضالون من العقائد، أو إزالة السابق من الأحكام، كقوله تعالى: ﴿قُل لَّآ أَجِدُ فِي مَآ أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَىٰ طَاعِمٍ يَطْعَمُهُۥٓ﴾ [الأنعام: ١٤٥]»[(١)].

ووجه الدلالة من الآية التي ساقها عبده أنها قد تفيد تحريم ما أحلّ الله مِن قبلُ مِن الأحكام الجزئية العملية، وما ذلك إلا نَسْخ ورفع لحكم الحلال فيكون حرامًا، فأفادت الآية الكريمة أنّ الله يَنْسخ بعض الأحكام ويأتي بغيرها بديلًا عنها.

هذا الاحتمال الثاني الذي ذكره عبده لتعريفِ الناسخِ والمنسوخ في القرآن الكريم لا إشكال فيه، ويدلّ على وقوع النَّسْخ في القرآن عنده، وهو تعريف قريب نوعًا ما من التعريف المعروف عند الأصوليين، إلا أنّ تعريفهم أشدّ وضوحًا وأكثر دقّة، وأقرب إلى تعريفات المناطقة؛ لكونه جامعًا مانعًا شاملًا.

أمّا عن الاحتمال الأوّل الذي صدَّر به تعريف النَّسْخ، فهناك إشكال في العبارة التي عرَّف بها عبده النَّسْخ؛ ذلك أنَّ إبطال القرآن لعقائد المشركين لا يصحّ أن يطلق عليه نسخًا بالمعنى الشرعي، ويمكن أن يلاحظ عليه المراقب

(١) شرح نهج البلاغة، محمد عبده، دار الإحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٩٠٠، ص٢٥.

انحرافًا بالمصطلح عن مدلوله الصحيح، والخروج به عمّا وُضع له، وهو نوع من البدع الفكرية والمفاهيمية، لا بدّ من مراجعتها وتقويمها.

فالمقرّرُ عند علماءِ الأصولِ أنَّ الناسخ والمنسوخ كلاهما حقٌّ لا يشوبهما باطل، ومصدر الكلّ الشارع الحكيم، فكلُّ ما نَسخ اللهُ كان حقًّا في وقته، وتركه حقًّا إذا نَسخه الله إلا إذا حملنا كلام الإمام عَلَى الحقيقة اللغوية، وهو خلافُ ما اتفق عليه العلماء على أنّ الألفاظ التي اشتهر استعمالها في الشرع، وتعارفوا عليها، فإنها تحمل على المعنى الشرعي ولا تحمل على غيره؛ لكونها حقيقة شرعية تعارفوا عليها(١).

شروط النَّسْخ:

من شروطِ النَّسْخ التي أكّد على أهميتها عبده أنه لا يحكم بالنَّسْخ إذا أمكن حملُ القولِ على الإحكام، فالتعارضُ بين نصَّين -في موضوع واحد- أساسٌ لا بدّ منه لقبول دعوى النَّسْخ، فإذا استطعنا أن نُعْمِل الآيتين معًا، فهذا هو الواجب الذي لا يعدل عنه؛ ولذلك رفض عبده دعاوى نَسْخ قوله تعالى: ﴿وَعَلَى ٱلَّذِينَ يُطِيقُونَهُۥ فِدْيَةٌ طَعَامُ مِسْكِينٍۖ فَمَن تَطَوَّعَ خَيْرًا فَهُوَ خَيْرٌ لَّهُۥۚ وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ١٨٤](٢).

(١) راجع: البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتبي، ط: الأولى، ١٩٩٤م، (٣/ ٢٤).

(٢) راجع: الأعمال الكاملة، (٤/ ٤٥٤).

ومن الشروطِ التي اشترطها عبده لجواز القول بنَسْخ آية من كتاب الله تعالى أن يكون النصُّ الناسخُ يضاهي حجّية القرآن في القطع والقوّة، فالخبر الواحد لا يَنسخ القرآن ولا الخبر المتواتر؛ لأنه رفعٌ للمقطوع به بالمظنون به[١]، موافقًا بذلك قول الكثرة الكاثرة من علماء الإسلام.

ولقد اختلف العلماء في جواز نَسْخ السُّنّة المتواترة عن النبي ﷺ للقرآن العظيم، فذهب الشافعي، والثوري، والإمام أحمد في أحد قوليه إلى منع نَسْخ القرآن بالخبر المتواتر، وذهب مالك، وأبو حنيفة، إلى جواز نَسْخ القرآن بالسنّة المتواترة، وانتصر له الزمخشري في كشافه، والرازي في مفاتيح الغيب ونسبه إلى الجمهور[٢]، فالسنّة المتواترة مثل القرآن في إيجاب العلم، فنسخه بها كنسخه بمثله، والذي يظهر من عبارات محمد عبده أنه يؤيّد مذهب أبي حنيفة، ومالك، وجماهير المعتزلة.

وعليه تبيّن أنَّ من الراسخين في العلم مَن كان أكبر تحرّزًا وأكثر تشدّدًا -إن صحّ التعبير- من الأستاذ محمد عبده في قبول دعاوى النَّسْخ، فالشافعي، وأحمد، والثوري، ومصطفى زيد[٣] من المتأخِّرين كلّهم يرون اشتراط اتحاد

(١) الموافقات، الشاطبي، (٣/ ٦٤).

(٢) مفاتيح الغيب، الرازي، (٤/ ٥٦٧).

(٣) راجع كتاب: النسخ في القرآن، مصطفى زيد، (٢/ ٨٣٨).

الناسخ مع المنسوخ في جنس الخطاب، ولم يجوزوا نَسْخ القرآن بالسُّنّة حتى ولو كانت سُنّةً متواترة عن النبيّ الأوّاب. وأولئك الأئمة الأعلام رغم تحرّزهم وتضييقهم لدعاوى النَّسْخ في القرآن من خلال تشدّدهم في اشتراطات شروط القبول للدعاوى إلا أنهم لم يقبلوا قول أبي مسلم الأصفهاني؛ بل رفضوه وأغلظوا عليه القول، بخلاف صنيع الأستاذ الإمام.

إنَّ محمد عبده من خلال القواعد التي ارتضاها، وترجيحاته في المسائل المتعلقة بالنَّسْخ وشروطه، كان ينبغي له أنْ يكونَ أبعد الناس عن استحسان قول أبي مسلم الأصفهاني. وعليه، واستنادًا لما سبق ذِكره فإننا نستطيع أن نلحظ على كتابات عبده في النَّسْخ اضطرابًا في المنهج، وتسرّعًا في الوصول إلى النتائج، وعدم اتساق مع المقدّمات التي أصّلها في قضية النَّسْخ أحيانًا.

إنّ من مواطن اضطراب المنهجية عند عبده استدلاله بالإجماع على ترجيح الأقوال، والمفاضلة بين الآراء؛ فمن ذلك تعقيبه في تفسيره على ما رُوي عن مجاهد من أن سورة الفاتحة سورة مدنيّة، فاستبعد هذا الرأي وضعَّفه؛ نظرًا لإجماع المسلمين على أنَّ الصلاة كانت بالفاتحة لأوّل فرضيتها، وذلك كان في مكة شرّفها الله.

فالمنهجية العلمية، وعدم ازدواجية المعايير إنصافًا للحقّ، وقولًا للعدل، تقتضي من الأستاذ الإمام أن يُضَعِّف رأي أبي مسلم الأصفهاني لمخالفته الصارخة للإجماع كما ضَعَّف قول مجاهد في مدنيّة سورة الفاتحة، بل إنّنا نرى

أنّ تضعيفَ قول أبي مسلم أَوْلَى وأظهر من تضعيف القول المروي عن مجاهد؛ ذلك أنَّ المسألة المروية عن مجاهد ما هي إلا مسألةٌ فرعية ليس لها كبير أثر، ولا تهدم أصلًا، ولا ينبني تحتها مسائل كثيرة، بخلاف القول بإبطال أصل النَّسْخ في القرآن؛ إِذْ تندرج تحت هذا الباب عشرات المسائل إن لم نَقُل المئات من الأحكام الشرعية التي يقوم عليها بنيان الدّين وصرحه الشامخ.

أنواع النسخ:

قال رَحِمَهُ ٱللَّهُ في معرض تفسيره لآية الوصية في سورة البقرة: «ونسخ السُّنّة كنسخ الكتاب بالكتاب، بل هو أَوْلَى وأظهر، وكذلك نَسْخ السُّنّة بالكتاب، كما في مسألة القِبْلة ولا خلاف فيهما. ومن قبِيل هذا نسخ الحديث المتواتر لحديث الآحاد»[(١)].

من خلال ما سبق نستطيع أن نلحظ أمرين اثنين أشار إليهما الأستاذ الإمام:

أولهما: وقائع نَسْخ السُّنّة بالسُّنّة أكثر شيوعًا وذيوعًا منه في القرآن الكريم لطبيعتها الديناميكية، وقابليتها للتغيير والتبديل لاهتمامها بالتطبيق والجزئيات، فالسنّةُ المطهَّرة راجعة في معناها إلى الكتاب، فهي تفصيل مجمله، وبيان

(١) الأعمال الكاملة لمحمد عبده، (٤/ ٤٤٣).

مشكله، وبسط مختصره، فالسُّنّة أكثر من القرآن تناولًا للموضوعات الفرعية العملية التي هي محلّ وقوع النَّسْخ.

ثانيهما: إبطال أحكام السنّة بالقرآن أَوْلَى وأظهر من نَسْخ القرآن بالقرآن؛ ذلك أنَّ السُّنّة لا تكون أبدًا إلّا تبعًا للقرآن ولا تخالفه؛ لهيمنة القرآن عليها، والقرآن المجيد جاء في أحايين كثيرة مستدركًا على رسول الله ﷺ ومسددًا تطبيقاته.

فالإمام ينطلق من مركزية القرآن وحاكميته، أمّا السنّة المطهَّرة فهي تدور في فلكه، فما من سنّة نبوية ثابتة إلا ولها أصل قرآني انبثقت عنه وارتبطت به؛ مما يجعله يتبنّى القول بندرة وقوع النَّسْخ في القرآن، فالأصل في آيات الكتاب العزيز الإحكام. وبغضّ النظر عن الملحوظات العلمية التي يمكن الاستدراك بها على منهجية المدرسة العقلية الحديثة ونظراتها إلى العلاقة بين القرآن والسنّة وخصائص كلّ منهما، وبعيدًا عن الجدل العقلي والتبريرات المنطقية نقول:

إنَّ مركزية القرآن وهيمنته لا تنافي وقوع النَّسْخ في بعض آياته، وإنّ وقوعه لا ينقص من قدره العظيم ومكانته السامقة، فالله الذي أنزل الكتاب هو الذي بَيَّن لنا وقوع النَّسْخ في كتابه في آيتين مُحْكمتين في البقرة والنحل، أفنكون نحن أحرص على القرآن وأغير عليه من الله!

وهذا يقودنا إلى دراسةِ الأمرِ **الثالثِ** والأخير الذي خالف فيه عبده إجماع المفسِّرين، فقد نفى أن يكونَ مدلول آية النسخ في سورة البقرة يقتضي الدلالة الصريحة على النَّسْخ الشرعي، الذي هو رفع حكم شرعي بحكم شرعي آخر متراخٍ عنه.

المبحث الثاني: تفسير محمد عبده لآية النسخ في سورة البقرة؛ عرض وتقويم:

إنَّ جميعَ التفاسيرِ الواردة عن الصحابة والتابعين في بيان مراد الله من قوله الحكيم: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، كلها تدلّ بلا استثناء -على حسب ما وصل إلينا- على معنى التبديل ورفعِ الحُكم، وجميع التفاسير التي جاءت في القرن الثالث وما بعده والحائزة على الثِّقة والقبول لدى عموم المسلمين سارت على ذات الطريق، إلا التفاسير المعاصرة الحديثة، فإنّه قد شاع في عدد ليس بقليل منها تأويلات جديدة، وتفسيرات مبتدعة، أَضْرَب عنها علماؤنا السابقون صفحًا، ولم يلقوا لها بالًا.

إنّ الانعطاف التاريخي المعاصر فيما يخصّ قضية النَّسْخ عمومًا وفهم آية النَّسْخ في البقرة خصوصًا ابتدأه عبده فيما يبدو للباحث، فهو مَن أرسى جذوره، وأقام دعائمه، واعتراضاته على التفسير المستقرّ عند عموم المفسِّرين سلفهم وخلفهم ظلّت تتردّد في عشرات الكتب الحداثية والمقالات الليبرالية، فقد أوردها جمال صالح عطايا في كتابه: (حقيقة النسخ وطلاقة النص القرآني)، وجمال البنّا في كتابه: (العودة إلى القرآن)، ونصر حامد أبو زيد في كتابه: (مفهوم النص)، ومحمد عابد الجابري في كتابه: (فهم القرآن الحكيم)[1].

(١) راجع كتاب: موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، محمود بن علي بن أحمد، ج٢، موقف المدرسة العقلية المعاصرة من النسخ.

إنّ السير على خُطَى عبده في تأويل الآية الكريمة تعدّى التيار الحداثي الليبرالي إلى المنتسبين إلى التيار الإسلامي المحافظ: كالشيخ محمد الغزالي، والعلّامة يوسف القرضاوي، والدكتور طه جابر العلواني، وكذلك الدكتور جاسر عودة في كتابه: (نقد نظرية النسخ؛ بحث في فقه مقاصد الشريعة)، ويظهر على أغلب الإسلاميين القائلين بنفي النَّسْخ في القرآن الكريم تأثرهم الكبير بالمدرسة المقاصدية المعاصرة.

وقبل استعراض أهمّ ما تفرّد به عبده في تفسير الآية الكريمة، وأبرز اعتراضاته على قول الجمهور يجب أن نقف سريعًا عند كلمة (آية)، فالمتبادر منها إلى أنَّ المراد بها الآية القرآنية، ومن ثم لم يحاول المفسِّرون -من التابعين وتابعيهم- أن يشرحوها وهم يفسّرونها، فعبّروا بها وهم يبيِّنون المراد منها[(١)].

وإنَّ هذا ليتضحُ فيما أخرجه ابن جريرٍ بسنده عن مجاهد: نسخناها: بدّلناها وأثبتنا غيرها[(٢)]. وقد حكى الرازي إجماع المفسِّرين على أنّ المراد (بالآية) هو الآية القرآنية، ولم يشذّ عن هذا الإجماع إلا أبو مسلم الأصفهاني[(٣)]، وبعض المعاصرين: كمحمد عبده، ومَن جاء بعده كالشيخ محمد الغزالي ويوسف القرضاوي، وطه جابر العلواني، وعبد المتعال الجبري وغيرهم.

(١) النسخ في القرآن الكريم، مصطفى زيد، (١/ ٢٢٩).

(٢) النسخ في القرآن الكريم، مصطفى زيد، (١/ ٢٦٦).

(٣) مفاتيح الغيب، الرازي، (٤/ ٥٦٧).

المطلب الأول: أهم اعتراضات محمد عبده على معنى آية النسخ في سورة البقرة عند المفسرين:

لقد تبنّى الشيخ محمد عبده رَحِمَهُ ٱللَّهُ القول بتفسير (الآية) بالمعجزة، ومن خلال استقراء تفسيره تبيّن أنه يستند في دعواه على خمسة أدلة:

١- دلالة السياق القرآني؛ فالله -تعالى ذِكْرُه- عرّج بعد ذِكره الآية الكريمة على قدرته على مُلك السماوات والأرض، ثم أعقب ذلك باستنكاره على المؤمنين أن يسألوا رسولهم كما سُئِل موسى من قبل، وقد سُئِل موسى المعجزات، وقد اختتم المولى هذه الآية بقوله: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، ولو كان الموضوع طلب استبدال أحكام بأحكام تنسخها، لَما كان للتوعّد بالكفر وجه وجيه.

٢- دلالة الفاصلة القرآنية؛ فإنّ ذِكر القدرة في الآية الكريمة لا يناسب موضوع الأحكام ونسخها.

٣- تحيّر العلماء في فهم الإنساء، واضطراب كلامهم في تحديد المراد منه.

٤- اضطر القائلون بأنّ المراد بالنَّسْخ نسخ الأحكام إلى القول بجواز نسيان الوحي، وهو أمر يتنافى مع قدسية القرآن وحفظه.

٥- استدلّ بالقراءة المتواترة: ﴿أَوْ نَنْسَأْهَا﴾، من النَّسَأ بمعنى التأخير، ولا يظهر هذا المعنى في مقام نَسْخ الأحكام كما يظهر في نسخ المعجزات المقترحة على الأنبياء.

بناء على ما تقدّم من براهين أقامها عبده، فإنه يرى أنّ المعنى العام للآية الكريمة عند عموم المفسِّرين مجانب للصواب، وأنّ معناها الذي يليق بقداسة القرآن ويتناسب مع مقاصده على حدّ تعبير الإمام: هو ما نَنسخ من آية نقيمها دليلًا على نبوّة؛ أي: نزيلها، ونترك تأييد نبيّ آخر، أو نُنْسِها الناس لطول العهد بمن جاء بها؛ نأتِ بخير منها في قوة الإقناع، وإثبات النبوّة[١].

وينتصر الأستاذ الإمام لرأيه بعدما شرح تلك المرجحات اللاتي تبرهن على وجاهة تفسيره قائلًا: «هذا هو التفسير الذي تتصل به الآيات، ويلتئم بعضها مع بعض، على وجه يتدفق بالبلاغة، وهو الذي يتقبله العقل، ويستحليه الذوق؛ إِذْ لا يحتاج إلى شيء من التكلّف في فهم نَظْمه، ولا في توجيه مفرداته كالإنساء والقُدرة والملك»[٢].

وينتقد فهم مَن سبَقه، ويعلّل للقارئ تهافت القول السائد عند عامة المفسّرين بقوله: «لا معنى لنسخ الآية في ذاتها ولا حاجة إليه، وإنما الأحكام تختلف باختلاف الزمان والمكان والأحوال، فإذا شُرع حكمٌ في وقت لشدة الحاجة إليه، ثم زالت الحكمة في وقت آخر، فمن الحكمة أن يُنْسَخ الحكم ويبدّل بما يوافق الوقت الآخر، فيكون خيرًا من الأول أو مثله في فائدته من حيث قيام المصلحة به»[٣].

(١) المنار، محمد رشيد رضا، (١/ ٣٤٦).

(٢) المنار، محمد رشيد رضا، (١/ ٣٤٦).

(٣) المنار، محمد رشيد رضا، (١/ ٣٤٦).

المطلب الثاني: تحليل ونقد لاعتراضات محمد عبده على المثبتين لدلالة آية البقرة على النسخ:

لقد تعقّب القائلون بالنَّسْخ في القرآن الكريم الأدلةَ التي ساقها عبده، ومِن أمتنِ الردود على اعتراضات عبده وأقواها تعقيباتُ مصطفى زيد، وقد أوردها مفرّقة مبعثرة في دراسته الموسَّعة التي عنونها بـ(النسخ في القرآن الكريم؛ دراسة تشريعية تاريخية نقدية)، فحاول الباحثُ أن يلمّ شتاتها، وأن يضيف عليها من خلال الرجوع إلى أمّهات التفاسير، ومصنفات علوم القرآن، مع محاولة إعمال الفكر وإطالة النظر.

فتعقيبنا على **الاعتراض الأول** الذي قال به عبده نقول بادئ ذي بدء: إنّ دراسة عبده لسياق آية النّسخ جاءت مقتضبة وناقصة ومختزلة؛ ذلك أنه لم يُلْقِ بالًا للآيات السابقة التي كانت تتحدّث بوضوح عن القرآن الكريم، وإنما تعمَّد مدّ بصره للآيات اللاحقة فقط، ولا أعلم السبب الذي دعاه إلى ذلك، أهو الرغبة في الانتصار للرأي ولو على حساب الأدلة؟ أم هو الغفلة والنسيان والاستعجال؟! وكيف يتعجّل من يريد أن يُنشِئ قولًا جديدًا في فهم آية كريمة يخالف فيه ما استقر عليه الكثرة الكاثرة من جهابذة المفسِّرين، وأساطين الفقهاء، وكبار المحدِّثين؟!

إنَّ آية النَّسْخ نزلت في المدينة، وهي تخاطب في المقام الأول النبي ﷺ ومَن تبعه من المؤمنين، وهم بوصفهم مسلمين فقد أسلموا لله طوعًا، وانقادوا

لأحكامه إذعانًا، وما كانوا ليطلبوا معجزة غير القرآن العظيم، مصداقًا لقوله عزّ من قائل: ﴿أَوَلَمْ يَكْفِهِمْ أَنَّآ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ يُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَرَحْمَةً وَذِكْرَىٰ لِقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ﴾ [العنكبوت: ٥١]، ولم يَرِد إلينا في الآثار الصحاح أنّ صحابيًّا طلب من النبي ﷺ أن يريه معجزة محسوسة غير القرآن العظيم، ومن المعلوم أنّ طلب المعجزات الخارقة المثبتة لصدق النبوّة وجدارة الرسول لحمل تكاليف الرسالة وتبليغها ما كانت تصدر إلا عن المعاندين المستكبرين، ألم تسمع قول الله تعالى: ﴿وَقَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا يُكَلِّمُنَا ٱللَّهُ أَوْ تَأْتِينَآ ءَايَةٌ ۗ كَذَٰلِكَ قَالَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِم مِّثْلَ قَوْلِهِمْ ۘ تَشَٰبَهَتْ قُلُوبُهُمْ﴾ [البقرة: ١١٨].

إنَّ موضوع الآيات التي سبقت آية النَّسْخ توضح عداوة اليهود لجبريل؛ لأنه أنزل القرآن على غير أنبياء بني إسرائيل، وتنكر على اليهود اشتغالهم بكتب السحر، وتصف تعاملهم مع الكتب المنزلة عليهم، وأنهم تركوها وراء ظهورهم، ثم تكشف السبب الذي دعا لامتناع اليهود من الإيمان بالقرآن الكريم، وتصف للمؤمنين عداوة اليهود لهم، وأنهم لا يودّون أن ينزل عليهم من خير من ربهم، وهل هناك خير ينزل عليهم أعظم من القرآن؟! والله تعالى ردّ عليهم أنه هو وحده مَن يختار لرسالته من يشاء، ويختصّ برحمته من يشاء، وأنه هو صاحب الفضل العظيم.

كلّ ذلك يؤكّد على أنّ السياق القريب بل وحتى البعيد الذي جاءت فيه آية النَّسْخ يتحدث بوضوح عن القرآن الكريم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، فكيف

يقال بعد ذلك أن التفسير الذي استقر عليه علماء الإسلام لا يتناسب مع دلالة السياق؟! ولم يقتصر الأمر على الحديث عن موضوعات حول القرآن الكريم، بل هناك إشارات إلى وقائع من النسخ حدثت في عهد النبوّة، كما في السياق استدراك على اليهود في تعاملهم مع قضية النسخ، يقول العلّامة البقاعي:

«ولمّا حرَّم سبحانه قولهم: ﴿رَٰعِنَا﴾ بعد حِلّه، وكان ذلك من باب النسخ، وأنهى ما يتعلّق به بالوصف بالفضل العظيم، بعد التخصيص الذي مقتضاه نقل ما يكون من المنافع؛ من مُلك، أو دِين، أو قوّة، أو علمٍ من ناس إلى ناس، وكان اليهود يرون أن دِينهم لا يُنْسَخ، فكان وقوع النَّسْخ لذلك من مطاعنهم في هذا الدين، وفي كون هذا الكتاب هدى للمتقين... لما كان ذلك. قال تعالى جوابًا عن طعنهم، سائقًا له في مظهر العظمة، مُعْلِمًا أنه قد ألبَس العرب المحسودين ما كان قد زيَّن به أهل الكتاب دهورًا فابتذلوه، ودنّسوا محياه، ورذّلوه وغيّروه؛ إشارة إلى أن الحسد لكونه اعتراضًا على المنعم يكون سببًا لإلباس المحسود ثوب الحاسد: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ﴾»[1].

إنّ أعداء الإسلام من المشركين وأهل الكتاب لمّا عجزوا عن منع الوحي راحوا يشكّكون في القرآن، والذي يوحي به أسلوب آية النَّسْخ أنهم قد استغلوا

(١) نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٨٤م، (٢/ ٩٠- ٩٢).

ظاهرة النَّسْخ للطعن على مصداقية القرآن الكريم، من ثم جاءت الآية للردّ عليهم، وتبيان بعض الحِكم من مشروعية النَّسْخ، وأنّ الحُكم إنما يُنسخ حين يصبح غيره أوفى منه بالمصلحة (أو خيرًا منه) أو حين يساويه غيره في الوفاء بالمصلحة امتحانًا للمؤمنين وتمحيصًا لقلوبهم، وتربيةً لهم على الانقياد والطاعة المطلقة، والتسليم التام لكلّ ما جاء عن الله، وعن رسوله ﷺ.

أمّا بالنسبة للسياق البَعدي للآية الكريمة فهو الذي أولاه الأستاذ الإمام كلّ تركيزه، فقد ارتأى أنَّ قوله سبحانه وتعالى: ﴿أَمْ تُرِيدُونَ أَن تَسْـَٔلُوا۟ رَسُولَكُمْ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبْلُ ۗ وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ فَقَدْ ضَلَّ سَوَآءَ ٱلسَّبِيلِ﴾ [البقرة: ١٠٨]، يبرهن على أنَّ المراد بـ(الآية) المعجزة، ولو كان الموضوع موضوع طلب استبدال أحكام بأحكام تنسخها، لَما كان للتوعّد بالكفر وجه وجيه. وللجواب على ما تفضّل به الإمام نقول:

لم يَقُل أحد من المفسِّرين القائلين بدلالة الآية على رفع الأحكام العملية ونسخها أنّ معنى قوله تعالى: ﴿وَمَن يَتَبَدَّلِ ٱلْكُفْرَ بِٱلْإِيمَٰنِ﴾: ومَن طلبَ استبدال أحكام بأحكام تنسخها؛ إذْ إنّ الآية تخاطب الصحابة الكرام، وهم لم يطلبوا من النبي أن يغيّر حكمًا أنزله الله، وإنما كان ذلك من سمات المشركين وخِلالهم الذميمة مصداقًا لقوله تعالى: ﴿وَإِذَا تُتْلَىٰ عَلَيْهِمْ ءَايَاتُنَا بَيِّنَٰتٍ قَالَ ٱلَّذِينَ لَا يَرْجُونَ لِقَآءَنَا ٱئْتِ بِقُرْءَانٍ غَيْرِ هَٰذَآ أَوْ بَدِّلْهُ ۚ قُلْ مَا يَكُونُ لِىٓ أَنْ أُبَدِّلَهُۥ مِن تِلْقَآئِ نَفْسِىٓ ۖ إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَىٰٓ إِلَىَّ ۖ إِنِّىٓ أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّى عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ﴾ [يونس: ١٥].

وإنما المراد من الآية تحذير المؤمنين ونهيهم وتوبيخهم أن يسألوا رسولهم على شاكلة قوم موسى، فيكثروا من الأسئلة التي لا يحتاجون إليها، أو يوجهوا السؤال إلى المقام النبوي الرفيع على جهة التعنّت والعناد، فمِن نماذج أسئلة بني إسرائيل لكليم الله موسى التي حكاها لنا القرآن قولهم: أَرِنَا اللهَ جهرة، واجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة. وهي أسئلة لا شَكّ أنها قد تفضي بصاحبها إلى الكفر والردّة، وقد أخذ الصحابة هذا التحذير الرباني محمل الجدّ، فسارَعوا إلى تطبيقه وامتثاله، يقول البراء بن عازب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: إنْ كان ليأتي عليَّ السَّنَة، أُريد أن أسأل رسول الله ﷺ عن الشيء، فأتهيَّب منه، وإنْ كنّا لنتمنّى الأعراب[1].

فالآية تحذِّر المؤمنين من التأثّر بدعاوى اليهود الباطلة، والانسياق وراء أهوائهم، واقتفاء منهاجهم في الإكثار من المجادلة بطرح الأسئلة على رسولهم، كما هو ديدن بني إسرائيل، بل عليهم توخِّي الحذر من اليهود حين يغرونهم بطلب ما لا ينبغي لهم أن يطلبوه، وأن يحذَرُوا من الوقوع في فخّ التردّد والشكّ والوساوس، بل عليهم أن يسارعوا في الامتثال مع مطلق التسليم، كما حُذِّروا سابقًا منهم حين حاولوا تشكيكهم في القرآن بسبب النسخ، والباعث على الحذر هو ما قرّرته الآية من أنهم قد ملأ صدورهم الحسد فراحوا يتمنون لو عاد المؤمنون كفارًا مع علمهم أنهم على الحقّ.

(١) راجع: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير، (١/ ٣٧٢).

ومما يؤكّد على صحة ما ذهب إليه عموم المفسّرين مدلول لفظة (أَمْ) في قوله تعالى: ﴿أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ﴾، فإنّ (أَمْ) هاهنا تدلّ على الانقطاع لا محالة كما يرجّح ذلك ابن عاشور؛ وعلّل ذلك بكون الاستفهامين اللذين قبلها في معنى الخبر؛ لأنهما للتقرير إلا أنّ وقوعهما في صورة الاستفهام إنما هو للإنكار والتحذير. والمناسبة في هذا الانتقال تامة؛ فإنّ التقرير الذي قبلهما مراد منه التحذير من الغلط، وأن يكونوا كمن لا يعلم، والاستفهام الذي بعدها مراد منه التحذير كذلك، والمحذَّر منه في الجميع مشترك في كونه من أحوال اليهود المذمومة، ولا يصح كون (أَمْ) هنا متصلة؛ لأنّ الاستفهامين اللذين قبلها ليسا على حقيقتهما(١).

ومما يدلّ على بطلان استدلال عبده ما قرّره النحاة من أنّ الكلام غالبًا بعد (أَمْ) مشكوك فيه ومسؤول عنه، بخلاف المعنى الذي يأتي عقب (بَلْ) الذي يفيد التحقيق والتثبت، مستدلّين على ذلك بقوله تعالى: ﴿أَمۡ تُنَبِّـُٔونَهُۥ بِمَا لَا يَعۡلَمُ فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [الرعد: ٣٣]، فلا يصح أن يكون المعنى بعد (أَمْ) هاهنا من الأمور الثابتة المتيقنة، فالخالق لا يصح إخباره بما لا يعلم، يقول الإمام الرازي: ليس في ظاهر قوله تعالى: ﴿أَمۡ تُرِيدُونَ أَن تَسۡـَٔلُواْ رَسُولَكُمۡ كَمَا سُئِلَ مُوسَىٰ مِن قَبۡلُ﴾ [البقرة: ١٠٨]، أنهم أتوا بالسؤال، فضلًا عن كيفية السؤال(٢).

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤، (٢/ ١٤٩).

(٢) مفاتيح الغيب، الرازي، (٤/ ٦٧٩).

لذلك يمكننا القول إنّ عبده خلط في تفسيره بين دلالة (أَمْ) ودلالة (بَلْ)، مما جعله لا يُحكِم بناء نظريته الجديدة لمعنى الآية الكريمة، ولم يوفَّق في نظر الباحث إلى التعقيب على مَن سبَقه من المفسِّرين، والذي يظهر كذلك من حديثه أنّ (أَمْ) متصلة، وليست منقطعة على خلاف جمهور المفسِّرين، وقد تقدّم جواب ابن عاشور على هذه الشبهة، ولم يستند عبده في ذلك على براهين وأدلة حتى ننظر في مدى قوتها ومتانتها.

الاعتراض الثاني الذي استدلّ به عبده على بطلان دلالة الآية على النسخ هو فاصلة آية النسخ التي اختُتمت بها، فذِكرُ القدرة المطلقة لله -تبارك وتعالى- لا تتناسب مع نَسْخ الأحكام وإبدالها بإحكام أخرى، وإنما يتناسب معها العلم والحكمة؛ ولذلك وصف الله نفسه بالعلم في آية النحل. وقد اعتُرِض على هذا الاستدلال بعدّة أوجه، واحد منها في نظر الباحث يكفي لبيان ضعف استدلال عبده، وبطلان حجته:

الوجه الأول: إنَّ وصف الله نفسه العلية بالعلم في آية النحل الدالة على النّسخ لا يلزم منه أن يعاد ذِكره في آية النّسخ في البقرة ويكرّر، ونسلِّم أن نسخ الأحكام يستلزم صدورها من إلهٍ أحاط علمُه بكلّ شيء؛ بالزمان والمكان، وبالمصالح والمفاسد، لكن إن لم يكن هذا الإله ذا قدرةٍ مطلقة، وتصرُّفٍ في مُلكه مطلقٍ، فكيف تنقاد لحُكم كتابه النفوس؟! وكيف تُذعِن لأمره الخلائق، وتهاب من مخالفة أمره السلاطين والأمراء الذين قد تُسَوِّل

لهم نفوسهم إصدار قوانين تخالف كتاب الله وسنّة نبيه ﷺ؟! إنّ نسخ حكم بحكم ليس بأقلّ حاجة إلى القدرة من نسخ معجزة بأخرى.

الوجه الثاني: كان مقتضى الظاهر أن يتصدى القرآن لبيان اختلاف المصالح ومناسبتها للأحوال والأعصار، ولبيان تفاصيل الخيرية والمثلية في كلّ ناسخ ومنسوخ، بعد قوله تعالى: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا﴾ [البقرة: ١٠٦]. ولـمّا كان التصدي لذلك أمرًا لم تتهيأ له عقول السامعين لعسر إدراكهم مراتب المصالح وتفاوتها؛ لأن ذلك يحتاج إلى تأصيل قواعد من أصولٍ شرعية وسياسية =عدل بهم عن بيان ذلك، وأجملت لهم المصلحة بالحوالة على قدرة الله تعالى التي لا يشذّ عنها ممكن مُراد، **وعلى سعة مُلْكه المُشْعِر بعظيم عِلْمِه**، وعلى حاجة المخلوقات إليه؛ إذ ليس لهم ربٌّ سواه، ولا وليٌّ دونه، وكفى بذلك دليلًا على أنه يحملهم على مصالحهم في سائر الأحوال. ومما يزيد هذا العدول توجيهًا أنّ التصدي للبيان يفتح باب الجدل في إثبات المصلحة، وتفاوت ذلك بحسب اختلاف القرائح والفهوم[(١)].

الوجه الثالث: إنّ وقوع النَّسْخ في القرآن الكريم مظهرٌ من مظاهر القدرة الإلهية المطلقة التي لا يحدّها شيء، فهو سبحانه يقدر على الخير، وما هو خيرٌ منه، وعلى مثله من الخير؛ ولذلك خُتمت آية النسخ في سورة البقرة بقوله

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، (٢/ ١٥٠).

تعالى: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [البقرة: ١٠٦]، على حسب رأي الإمام الزمخشري[١]. ثم أتبع الله مباشرة الآية وأردفها بقوله: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِۖ وَمَا لَكُم مِّن دُونِ ٱللَّهِ مِن وَلِيّٖ وَلَا نَصِيرٍ﴾ [البقرة: ١٠٧]، فالله العظيم الذي يملك السماوات والأرض، هو أيضًا يملك أمورنا ويدبّرها ويجريها على حسب مصالح العباد، وهو أعلم بما يتعبّدنا به من ناسخ ومنسوخ[٢]، فكأنَّ مَن قدحَ في النَّسْخ فقد قدح في مُلك الله وقدرته المطلقة.

الوجه الرابع: إنَّ ذِكر القدرة المطلقة للربّ العظيم سبحانه وتعالى، واختصاصه وحده بالملك والسيطرة على السماوات والأرض وما بينهما بعد ذِكر الأحكام الشرعية العملية أمر شائع وذائع في القرآن الكريم ومطّرد، فالله تعالى بعد ذِكر حُكم السارق والسارقة قال وهو أصدق القائلين: ﴿أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ لَهُۥ مُلۡكُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ يُعَذِّبُ مَن يَشَآءُ وَيَغۡفِرُ لِمَن يَشَآءُۗ وَٱللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ﴾ [المائدة: ٤٠].

---

(١) الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٧م، (١/ ٢٤٠).

(٢) الكشاف، الزمخشري، (١/ ٢٤١).

الاعتراض الثالث الذي استند عليه عبده هو حيرة العلماء في فهم المراد من الإنساء، وتشعُّب آرائهم فيه إلى درجة التناقض والتضارب، حتى ذهب بعضهم أنّ معنى ﴿نُنسِهَا﴾: نتركها على ما هي عليه من غير نسخ، وهو تفسير باطل في رأي عبده؛ إذ إنّ ظاهر النصّ ومنطوقه يخالفان مدلوله.

وعند مراجعة الباحث لأمّهات التفسير لم يجد أثرًا لهذه الحيرة، بل لم يتطرّقوا إليها أصلًا لا من قريب ولا من بعيد، ولم يُشِر أحد من كبار المفسّرين إلى أنّ تفسير الإنساء من عويصات المسائل، كما فعلوا ذلك في المسائل التي أشكل عليهم فهمها، واستعصى عليهم حلّها، مما يجعلنا نجزم أنّ الحيرة مردّها إلى منطلقات عبده، وخلفياته الفكرية التي أقام عليها بنيانه، وهي الأسباب التي جعلت الإمام يحتار في فهم كلام الراسخين في العلم.

هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنّ كثيرًا من أئمة التفسير أشاروا إلى أقوال شاذّة بغية إنكارها، وبيان ضعفها، ووهنها، ولا يعني إيراد العلماء لأقوال شاذة، وآراء ضعيفة أنهم واقعون في الحيرة والتّيه، وإنما ذلك راجعٌ إلى منهجيتهم في التأليف التي اقتضت استقصاء جميع الأقوال الواردة في المسألة؛ الصحيح منها والسقيم، ومن ثم يبسطون الأدلة المرجحة للقول المعتبر، وبذلك يتّضح للناقد البصير ضعف الأقوال الشاذة وتهافتها أمام متانة القول الأسدّ.

إنّ المتتبع لأقوال أئمة التفسير للإنساء يجدها تؤول إلى معنيين لا ثالث لهما: الأول: بمعنى النسيان أو لوازمه من الترك والإهمال، والثاني: التأخير. وسبب هذا التنوّع الثري في الأقوال راجع إلى ظاهرة معجزة القراءات القرآنية المتواترة؛ فالإمام عاصم، ونافع، وابن عامر، وحمزة، والكسائي، وأبو جعفر، ويعقوب، كلهم يقرؤون: ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ بضم النون الأُولى، وكسر السين، ولا همز بعدها. وقرأ الباقون، وهم: ابن كثير، وأبو عمرو: ﴿أَوْ نَنْسَأْهَا﴾ بفتح النون الأُولى وفتح السين وبعد السين همزة ساكنة[1].

لقد نَسب الإمام إلى العلماء أنهم تحيروا في فهم الإنساء، وكان الأَولى أن ينسب الحيرة إلى مَن صدرَ عنه القول الشاذ، عِلْمًا أنّ هذا القول إنما يصح دليلًا على بطلان مذهب الجمهور في فهمهم للآية لو كانوا قد أجمعوا عليه، أو كان هو التفسير المتعين على مذهبهم، أما هو لا يعدو أن يكون قولًا شاذًّا لبعضهم، ويلزم بالطبع ألّا يكون هو التفسير المتعيّن؛ بل هو خلاف المشهور والمعروف عندهم.

أمّا بالنسبة إلى **الاعتراض الرابع** الذي طرحه الأستاذ الإمام مِنْ أنَّ القول بأنّ آية البقرة تدلّ على نَسْخ الأحكام يستلزم بسببه القول بجواز نسيان الوحي، وهو أمرٌ يتنافى مع قدسية القرآن وحفظه. واستدلاله مردود من وجهين:

(١) الشامل في قراءات الأئمة العشر الكوامل، أحمد عيسى المعصراوي، دار الإمام الشاطبي، بدون تاريخ، ص١٧.

الوجه الأول: كلام الأستاذ الإمام في محلّه لو كان القائلون يقولون بجواز وقوعه بعد وفاة النبي ﷺ وانقطاع الوحي عن التنزُّل على قلب أبي القاسم ﷺ، أما والنبي حاضر بين أصحابه يبيِّن لهم ما محاه الله وما أثبته من آياته، فإنّ ذلك لا يطعن قطعًا في مصداقية القرآن الكريم.

الوجه الثاني: لا يلزم من تفسير ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ أنْ تُحمَلَ على معنى النسيان الحقيقي بحيث تُمحى الآيات من الصدور، ولا يستطيعُ الصحابة استذكارها واستحضارها، بل يجوز حملها على معنى الترك والإهمال اللذَيْن هما من لوازم النسيان، وهو قول مروي عن ترجمان القرآن ابن عباس رضي الله عنهما[1]. يقول الإمام الجصاص في تفسيره لآية النسخ في البقرة:

«وأمّا ﴿أَوْ نُنسِهَا﴾ قيل: من النسيان، و﴿نَنْسَأْهَا﴾ من التأخير، فإذا أُريد به النسيان فإنما هو أن يُنسيهم الله تعالى التلاوة حتى لا يقرؤوا ذلك، ويكون ذلك على وجهين: **إمّا أن يؤمروا بترك تلاوته فينسوه على الأيام**، وجائز أن ينسوه دفعة ويرفع من أفهامهم ويكون ذلك معجزة للنبي ﷺ»[2].

---

(١) الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، مكي بن أبي طالب، ت: أحمد حسن فرحات، دار ابن كثير، ط: الأولى، ٢٠١٩م، ص٦٨.

(٢) أحكام القرآن، أحمد بن عليّ الجصاص الحنفي، ت: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ، (١/ ٢٥).

يقول ابن القيم: «إنّ النسيان في القرآن على وجهين: نسيان ترك، أو نسيان سهو. والنسيان إذا قوبل بالذِّكْر لم يكن إلا نسيان سهو، كقوله تعالى: ﴿وَٱذۡكُر رَّبَّكَ إِذَا نَسِيتَ﴾ [الكهف: ٢٤]»[(١)].

وكلامُ ابن القيم آنفًا يقعِّد لجواز تفسير النسيان الوارد في آية النسخ بالترك؛ ذلك لأنه لم يقابل بالذِّكْر، عِلْمًا أنّ تفسير النسيان بمعنى الترك وارد عن السَّلَف، فقد فسّر مجاهد قوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ عَهِدۡنَآ إِلَىٰٓ ءَادَمَ مِن قَبۡلُ فَنَسِيَ﴾ [طه: ١١٥]، أي: ترك الأمر والعهد، ونسبه القرطبي إلى أكثر المفسِّرين[(٢)].

وتفسير النسيان بهذا الوجه الوجيه يفسِّر لنا ظاهرة وجود مئات الروايات التي تذكر قراءة لبعض السَّلَف تخالف خطّ المصحف العثماني، وليست معدودة في القراءات العشر المتواترة، بل من القراءات الشاذة، مما يجعل أحد أشهر وجوه التفسير ترك النبي ﷺ قراءتها وتعليمها وكتابتها حتى تصبح قراءة نادرة شاذّة عند جموع الصحابة ولا يعرفها إلا الآحاد منهم.

---

(١) كتاب الصلاة وحكم تاركها، ابن قيم الجوزية، ت: محمد نظام الدين الفتيح، دار ابن كثير، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ، ص٨٩.

(٢) الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ت: عبد الرازق المهدي، دار الكتاب العربي، ط: الخامسة، ١٤٢٣هـ، (١٤/ ٣١٢).

الاعتراض الخامس الذي حاول من خلاله عبده الانتصار لرأيه في تفسير آية النَّسْخ في القرآن الكريم، وإثبات أن فهم أهل التفسير للآية لا أساس له من الصحة، ذلك أنّ فهمهم لا يمكن أنْ يلتئم مع قراءة ابن كثير وأبي عمرو: ﴿أَوْ نَنْسَأْهَا﴾؛ من النّسَأ بمعنى التأخير، لكنه يتّسق حتمًا مع تأخير المعجزات، المعنى الذي اصطنعه عبده.

والمطالع الحصيف للكنوز التي دوّنها أهل التفسير يجد أنهم ذكروا توجيهات لتلك القراءة تشفي الغليل، وتنير العقل؛ منها أنّ معناه **ترك العمل بالنصّ مؤقتًا لتغيّر الظروف**. ومثاله: جميع الآيات الآمرة بالعفو والصفح والإعراض عن المشركين، مع الآيات الآمرة بقتالهم أو بأخذ الجزية منهم، فترك العمل المؤقت بأحد هذه النصوص **وتأخير العمل** بها مما يندرج تحت قوله تعالى: ﴿أَوْ نَنْسَأْهَا﴾.

يقول الزركشي: «ما أمر به لسبب ثم يزول السبب؛ كالأمر حين الضعف والقلة بالصبر وبالمغفرة للذين لا يرجون أيام الله، ونحوه من عدم إيجاب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والجهاد ونحوها، ثم نسخه إيجاب ذلك، وهذا ليس بنَسْخ في الحقيقة، وإنما هو نسء، كما قال تعالى: ﴿أَوْ نَنْسَأْهَا﴾، فالمنسأ هو الأمر بالقتال إلى أن يقوى المسلمون، وفي حال الضعف يكون حكم وجوب الصبر على الأذى»[(١)].

(١) البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، ٢٠٠٩م، (٢/ ٤٢).

فالنَّسْخ على الراجح عند الزركشي رفعٌ للحكم بالكلية، في جميع الأحوال والأزمان والأمكنة، أمّا الإنساء عنده فهو رفعٌ للحكم في بعض الأحوال، وفي وقت محدّد تبعًا للظروف والمتغيرات.

وهناك من أهل العلم كابن عاشور يرون أنْ ليس للإنساء علاقة برفع الحكم حتى ولو كان ذلك رفعًا مؤقتًا، وإنما المراد منه **تأخير الحكم المراد، وإنساء العمل به مع الإتيان بخير منه**، وذلك كتأخير تحريم الخمر تحريمًا قطعيًّا في جميع الأوقات مع الإتيان بحكم كراهته أو تحريمه في وقت الصلاة فقط[(١)]. وكِلا الوجهين المذكورين السابقين لهما نصيب من القوّة، وتحتملهما قراءة ابن كثير، ويتّفقان في أنّ الإنساء تابع للنَّسْخ، ويمكننا وصف الإنساء تبعًا لما سبق ذِكره من أقوال أهل العلم بأنه فرع من فروع شجرة النسخ الباسقة.

(١) التحرير والتنوير، ابن عاشور، (٢/ ٢١٩).

المطلب الثالث: إيراد إشكالات على تفسير الأستاذ الإمام لآية النسخ:

هناك ثغرات متعدّدة على نظرية عبده حول معنى آية النسخ، وفجوات علمية لم يُجِب عليها، بل، ولم يتطرق إليها بالأساس، وليس هذا هو ديدن المجدّدين والمبدعين، وكان له في طريقة الإمام الشاطبي في الموافقات خير مقتدى.

إنّ في الصياغة الجديدة لمعنى آية النَّسْخ عند عبده إشكالات لا تتناسب مع جوهر العقيدة الإسلامية، ونرى أنّ الترابط بين مجموعة المفاهيم في نظريته ضعيف، وكذلك نتائجها لا يصحّ أن تنتظم حولها مجموعة الظواهر والحقائق، وفي المقابل يرى الباحث أنّ المعنى الشائع عند المفسِّرين إن وُجدت له ثغرات فهي قليلة، ومع قلّتها فإنه لا يعسر حلّها، أمّا تفسير عبده فقد نتج منه العشرات من الإشكالات والشبهات.

لقد تقرّر لدينا آنفًا أنّ آية النَّسْخ ليست خطابًا لأهل الكتاب وللمشركين، وإنما هي خطاب للنبي والمؤمنين، فالآيةُ تقرّر أمرًا موجودًا في الإسلام، وليس أمرًا خارجًا عن منظومته، فالنّسخ إنما يَرِد على أمر موجود فعلًا، والإنساء لا يَرِد إلا على مذكور، ولم تكن معجزة من معجزات الأنبياء السابقين موجودة في عصر المخاطبين بالآية حتى يَرِد عليها نَسْخ، ولا كانت هناك معجزة من معجزات الأنبياء مذكورة عند عموم الناس على سبيل القطع حتى يَرِد عليها الإنساء.

فهل يُقال: إنّ القرآن الكريم نسخ معجزة عيسى ونسخ معجزة موسى؟! وهل يقال: إنّ الله لم يؤيد محمدًا بالقرآن إلا بعد أن أنساه هو وقومه معجزات الأنبياء الذي أُرسلوا قبله؟! وهل كان تأييد رسول الله ﷺ بالقرآن مترتبًا على إنساء معجزات الأنبياء السابقين؟! وكيف يُقال هذا مع أنّ القرآن يذكِّر كثيرًا بمعجزات الأنبياء؟!

هل تتزاحم معجزات الرُّسُل حتى يتوقف التأييد بإحداها على إزالة الأخرى أو إنسائها أو تأخيرها؟ وكيف يصحّ أن يقع النّسخ على معجزات الأنبياء وإبدالها بغيرها؟ أليست معجزة النبيّ أكبر برهان وأعظم شاهد على صدق نبوّته؟ فكيف إذن يقع النّسْخ عليها؟ ألَا يفضي ذلك إلى القول بإبطال نبوّته؟ أفلا يلزمنا بعد ذلك أن نكفر به؟ وكيف نفهم بعد ذلك قوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة: ٢٨٥]؟!

إنّ القرآن مصدر من مصادر التفسير المتّفق عليها، فلا يمكن لمفسِّر أن يفسّر القرآن دون أن يستفيد من القرآن نفسه، فهل أبصر عبده آيةً كريمة أو حديثًا شريفًا أو أثرًا مرويًّا عن الصحابة الكرام تستخدم لفظة النَّسْخ أو مرادفاتها من التبديل والتغيير والرفع في سياق ذِكْر المعجزات المحسوسة؟! وفي المقابل نجد في القرآن الكريم وحده خمسة مواضع تشير إلى معنى النَّسْخ الذي يذكره المفسِّرون، فضلًا عن الأحاديث الشريفة والمرويات عن السادة الصحابة رضوان الله عليهم.

هذا، وإنّ عبده ليقرّر في نهاية تفسيره لآية النَّسْخ أنه لا معنى لوقوع النَّسْخ على الآيات القرآنية، وإنما يقع النَّسْخ على الأحكام العملية وحدها دون آيات الكتاب العزيز، وهذا الاعتراض إنْ سلَّمْنا به جدلًا يصلح للردّ على من حصر النَّسْخ في الآية على نسخ الحكم والتلاوة معًا، ومما لا يخفى على أحد أنّ إبطال نوع واحد من أنواع النسخ لا يستلزم إبطال أصل النسخ، والمشهور عند المفسِّرين حمل دلالة الآية على منسوخ الحكم مع إثبات التلاوة.

أضف إلى ذلك أن الأستاذ الإمام سَلَّم بوقع النَّسْخ في الأحكام، ونحن نتساءل: أليست آيات الكتاب العزيز هي المصدر الأول للأحكام الشرعية؟ فإنّ وقوع النَّسْخ على الحكم المستنبط من الآية هو وجه من وجوه النَّسْخ الواقع على آيات الكتاب العزيز.

ونرى أن كلام الشيخ فيه عطب من الناحية المنهجية، فهو يناقض أوّله وآخره عند تفسيره آية النسخ في البقرة، فهو يقرّر في أوّله أن نسخ الأحكام العملية الواردة في القرآن يثبتها قول الله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلْنَآ ءَايَةً مَّكَانَ ءَايَةٍ﴾ [النحل: ١٠١]، ثم يقرّر في نهاية كلامه أنه لا معنى لوقوع النَّسْخ على آيات القرآن، رغم إشارة النحل إلى ذلك إشارة جلية استنادًا إلى فهمه هو للآية الكريمة.

وهذا التناقض الذين أثبتناه آنفًا يجعلنا نشكّ في وضوح الرؤية للمعنى الجديد الذي سَبكه عبده لدى نفسه أولًا، فضلًا عن الباحثين والمختصّين، حتى لو صرح عبده بإعجابه بفهمه للآية الكريمة، ذلك أن تزيين الكلام بالكلمات الرنانة والخطابات الحماسية لا يُغني شيئًا ما لم يجوِّد الباحث فكرته ويجعل نتائجه مبنية على مقدّمات صحيحة، وهل هناك احتمال -بناء على ما سبق- أنّ الأستاذ الإمام بنى رؤيته الجديدة على خلفيات أيدلوجية بعيدًا عن البحث العلمي الجاد؟!

وكنّا نودّ من الأستاذ الإمام على أقلّ تقدير أن يطرح رؤيته الجديدة بعيدًا عن دعاوى بطلان القول المعتمد عند المفسِّرين، والقطع بأنّ قولهم لا يستسيغه النّسق القرآني، ولا تستحليه بلاغة القرآن؛ إِذْ لا إشكال عندنا في طرح رؤى جديدة لفهم بعض الآيات القرآنية مع التزام الموضوعية والبحث العلمي الجاد، وعدم بخس منازل علماء الإسلام مكانتهم وأمانتهم.

المبحث الثالث: جذور موقف عبده وامتداداته:

إنّ تعدّد قراءات عبده، وسعة أُفقه، وتعدّد المدارس والمذاهب التي تعرَّف عليها عن قرب، ومطالعته للمناهج الحديثة في الفكر والفلسفة، أضف إلى ذلك عشقه للتأمّل، وإدمانه لإطالة النظر، كلّ هذه العوامل وغيرها أسهمت في إفراز رؤاه الجديدة عن الدِّين الإسلامي عمومًا، وعن قضية النَّسْخ خصوصًا.

وقد سلَف القول بأنّ المنطلق الرئيس الذي يميّز موقف عبده حول موضوع النَّسْخ في القرآن الكريم ينبني على ثلاث قضايا، وهي: تفرّده في منهجية معالجة كثرة دعاوى النَّسْخ، واستحسانه قول أبي مسلم الأصفهاني، وأخيرًا تفسيره المبتكَر لآية النَّسْخ الواردة في سورة البقرة الشريفة، **ومسألة تفسيره لآية النَّسْخ هو ما نوليه اهتمامنا وتركيزنا ببيان النشأة والتشكّل في هذا المبحث، مع رؤيته العامة والشاملة لقضية النَّسْخ دون الولوج إلى القضايا الفرعية، وذلك لأمرين:**

الأمر الأول: يعتبر البحث أنّ الرؤية التفسيرية الجديدة لآية النَّسْخ أخطر وأهمّ ما يميز موقف عبده حول النَّسْخ؛ وذلك لمركزية علم التفسير وهيمنته على سائر العلوم الشرعية، وأيضًا لانتشار تفسير عبده وذيوعه في الأوساط العلمية.

الأمر الثاني: طبيعة البحث التي تُحتِّم علينا الاختصار وعدم الولوج في التفاصيل والقضايا الفرعية، فذلك من شأنِ الدراسات طويلة النَّفَس؛ كأطروحات الماجستير والدكتوراه.

هذا، وقد اتضح لنا من خلال ما سبق تحريره أنَّ استدلالات عبده لتقرير رؤيته التفسيرية حول آية النَّسْخ كانت مشكِلة وغير صحيحة، ولمّا كان هذا المنطلق المشكِل يمثّل المرتكز في موقف عبده تجاه قضية النَّسْخ، فقد استلزم ذلك النظر في كيفيات نشأته وتشكّله لدى عبده. وقبل الشروع في ذلك يجدر الإنباه لوجهة نظر العلّامة رشيد رضا حول جذور رأي عبده التفسيرية لآية النَّسْخ في سورة البقرة.

يرى العلّامة محمد رشيد رضا (ت: ١٣٥٤هـ) أنَّ شيخه عبده تمتد جذور نظراته الجديدة لآية النَّسْخ في البقرة إلى شيخ صوفي يُدعى ابن عربي (ت: ٦٣٨هـ)، فقد سبق عبده إلى المعنى المبتكَر الذي توصّل إليه في مدلول آية النَّسْخ، ثم أراد رضا أن يُعْلِي من تفسير ابن عربي ويدرأ عنه ما يمكن أن يثار حوله من دعاوى واتهامات بقوله: «إنّ الشيخَ محيي الدين بن عربي كتب تفسيره على طريقة المفسِّرين دون الصوفية»[(١)].

(١) المنار، رشيد رضا، (١/ ٣٤٥).

ولم أجد مَن علّق على كلام رضا إلا مصطفى زيد، وقد اقتصر على التصحيح اللغوي؛ إِذْ يرى أن تعبير رضا: (دون الصوفية)، فيه ركاكة وضعف، وكان الأجدر به أن يعبّر بـ(لا) الدالّة على النفي[(١)].

وقد رجعتُ إلى تفسير ابن عربي وتأمّلتُ كلامه، وأُلخّص ما توصّلت إليه في نقطتين:

أُولاهما: صحيحٌ أنَّ ابن عربي استفاد من طريقة المفسِّرين في كتابته لتفسيره، لكنه في عموم تفسيره لا يسير على خُطاهم، ولا يتبع آثارهم، ولا يقتفي مناهجهم، وتأثير مناهج الصوفية وطرائقهم في تفسيره واضح لا لَبْس فيه، وفي مواضع يصعب حصرها.

ثانيتهما: إنَّ حاصل كلام ابن عربي في آيةِ النَّسْخِ الواردة في سورة البقرة الشريفة يوافق في مجمله الرأي المتعارف عليه بين المفسِّرين، ولا يشير إطلاقًا إلى المعاني الجديدة المبتكرة عند عبده.

ولا أدري ما الذي حمل العلّامة رشيد رضا على نسبة هذا القول إلى ابن عربي؟! وأجدني مضطرًّا إلى طرح احتمالين لمحاولةِ تفسير كلامه؛ **الاحتمال الأول**: فزع رضا وخوفه أن يُنسَبَ إلى شيخه مخالفة الإجماع، وابتكار معانٍ لم

(١) النسخ في القرآن الكريم، مصطفى زيد، (١/ ٢٥٤).

يُسبَق إليها في فهم المراد من كلام الله تعالى، فتقوَّل على ابن عربي لعدم شهرةِ تفسيره بين الناس آنذاك. **الاحتمال الثاني:** السهوُ، والنسيانُ، والعجَلة، وعدم التثبت. وعمومًا فالمتأمِّل لكلام رضا في المنار يجده أكثر تحمّسًا لرأي أبي مسلم الأصفهاني من شيخه، مما يجعلنا نعتقد بأهمية إفراد دراسة مستقلّة لبيان موقف رضا من النَّسْخ، وأثر ذلك على الرأي العام فيما يخصّ مواقف عبده من قضية النَّسْخ.

هذا، ومع استبعادنا للقول بتأثّر الأستاذ الإمام بابن عربي في تفسيره لآية النّسْخ خصوصًا، إلا أننا لا نستبعد إمكانية تأثّر عبده في تفسيره للقرآن الكريم بابن عربي عمومًا، وبغيره من أعلام الصوفية وأئمتها؛ فللتصوّف والفلسفة دور حاسم في توجيه مسار عبده الإصلاحي إذن، إنّ بعض الدارِسِين يرى أن انغماسه المبكِّر فيهما شكَّل نظرته الفكرية للإسلام وللعالم من حوله، ولم تفارقه طوال حياته[(١)].

إنّ الناظر في كلام عبده حول آية النَّسْخ في البقرة يجده لا ينسب القول بوجود مثل هذا التفسير لعالِم قبله، حيث يطرح الفكرة باعتبارها الرؤية الحقيقية الوحيدة حول الآية الكريمة، وأنه يعتقد أنّ النظرات التفسيرية التراثية

(١) محمد عبده؛ الإسلام الحديث وثقافة الالتباس، أوليفر شاربروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط: الأولى، ٢٠٢٣م، ص٢٠.

مصادمة للنَّسَق القرآني، ونحن في ضوء هذا الصنيع من عبده أمام ثلاثة احتمالات:

الأول: أن يكون فهم عبده لآية النَّسْخ في سورة البقرة فهمًا خاصًّا به، لم يسبق إليه.

الثاني: أن يكون نظرته التفسيرية لآية النَّسْخ فكرة مستحضرة سلفًا، وأنّ فهم عبده ما هو إلا نقل وامتداد لها.

الثالث: أن يكون فهم عبده لآية النَّسْخ فكرة مستحضرة سلفًا في بعض الكتابات، إلا أنَّ عبده أخرجها بصورة جديدة مبتكرة محاولًا تلافي الردود التي وُجّهت للطعن على وجاهة ذلك الفهم ومصداقيته.

والبحث يرى ضعف الاحتمال الأول والثاني، ويرى رجحان الاحتمال الثالث الذي يرى أنّ رأي عبده تأثّر بمَن سبَقه، إلا أنه ولطبيعة عبده التجديدية والتغييرية، فقد قام بإضافات وزيادات لم يُسبق إليها، وهو ما نحاول تقريره وإثباته فيما يأتي.

وقد تحرّر عندنا وجود شخصيتين سابقتين على عبده يمكن البحث في هذا الامتداد من خلالهما، وهما: أبو مسلم الأصفهاني، والرازي. وسوف نفرد لكلّ واحد منهما تحليلًا خاصًّا، ونعمد لبيان موقفه من النَّسْخ إجمالًا ثم نبيِّن وجه التأثير الحاصل على محمد عبده.

المطلب الأول: أبو مسلم الأصفهاني:

أبو مسلم الأصفهاني لغوي بارع، زاوَل العملية التفسيرية وأخرج تفسيرًا بأطروحات جديدة، ومناهج لم تكن مرضيَّة عند كثير من أهل التفسير، حرص في تفسيره على تفنيد كلّ دعاوَى النسخ لآيات الذِّكر الحكيم، وذلك بتأويلها وإبطال شبهة التعارض بينها وبين الآيات المدَّعَى أنها ناسخة لها.

ومن خلال استقراء آرائه المبثوثة في التفاسير، فقد خلص بعض الباحثين إلى أنه لم ينكر نَسْخ الإسلام لجميع الشرائع السابقة، ولم ينكر وقوع النَّسْخ في الأحكام التي تقبله إذا كانت مشروعيتها قد ثبتت بالسنّة المطهَّرة، وإنما ينكر أن يكون في القرآن آيات منسوخة[1]. والمتأمِّل في تفسير الأصفهاني وعبده يجد أنهما يتّفقان في نظرتهما لقضية النَّسْخ في القرآن الكريم على خمسة أمور أساسية، وهي:

الأول: عدم نسف قضية النَّسْخ بالكلية.

الثاني: إثبات النَّسْخ بين الشرائع السماوية.

الثالث: الإسلام العظيم ناسخ لجميع الشرائع السابقة.

(١) راجع كتاب: النسخ في القرآن الكريم، مصطفى زيد، ص٥٠- ٥١.

الرابع: جواز وقوع النَّسْخ على بعض الأحكام العملية الواردة عن الشارع الحكيم في الشريعة الواحدة.

الخامس: يتّفقان على عدم دلالة آية البقرة على النَّسْخ، من خلال مخالفتهم الإجماع المنقول عن السَّلَف في المعنى المقصود من لفظة (آية) الواردة في آية النَّسْخ.

إنّ أوجه الاتفاق بينهما، وخاصّة في الوجه الأخير الذي يمكنه أن نعتبره الأبرز والأهمّ، إلا أنَّ ذلك لا يعني عدم وجود فروقات بينهما في تقدير نظرتها حول موضوع النَّسْخ، ويمكن أن نبرز أهمّ الفروقات بين قوليهما في ثلاثة أمور:

الأول: صحيح أنّ عبده لا يرى آية البقرة دليلًا على مشروعيةِ النَّسْخ كما هو الحال عند أبي مسلم الأصفهاني، لكنَّ عبده يرى أنّ آية النحل تدلّ على مشروعية النَّسْخ، وأنّ سياقها لا يمكن حمله إلا على معنى وقوع إبطال أحكام بعض آيات الكتاب العزيز، وهو ما رفضه أبو مسلم.

الثاني: اختلف أبو مسلم وعبده كذلك في مدلول لفظة (آية) في سورة البقرة؛ فعبده يجزم بأنّ المراد بها المعجزة، أمَّا أبو مسلم فيرى أنّ معناها محتمل لوجهين: الشرائع السابقة، أو اللوح المحفوظ.

الثالث: اختلفا في طريقةِ تأويلِ بعضِ الآياتِ القرآنيةِ المدّعَى عليها النَّسْخ، فعبده -على سبيل المثال- يرى أنّ التوجُّه إلى بيت المقدس قد نسخه القرآن بالتوجّه إلى بيت الله الحرام، أمّا أبو مسلم فيذهب إلى أنَّ التوجّه إلى قِبلة البيت

المقدس حكم شرعي لم يبطله الشرع الحنيف كلية، وإنما هو شرع باقٍ يُصار إليه في بعض الحالات المخصوصة.

وبعد أن حاولنا إبراز أوجه الاتفاق والاختلاف حول نظرتهما لآية النَّسْخ في البقرة وحول موضوع النَّسْخ إجمالًا، سنقف وقفات سريعة لمناقشة الأثر العام في منهجية أبي مسلم الأصفهاني على عبده؛ لِما لذلك من أثر في تبيان وإبراز المؤثِّرات على موقف عبده من النَّسْخ خصوصًا.

إنّ رؤية عبده التفسيرية لموضوع النَّسْخ عمومًا، ولآية النَّسْخ في سورة البقرة خصوصًا، تنطلق من فروض أساسية أو مسلَّمات ضِمنية، تنبثق عنها التطبيقات، وتتحاكم إليها الإشكالات، والتي يُعَبَّر عنها في العلوم الشرعية بمصطلح الأصل، وهو ما يُعرف عند الدارِسين اليوم بالمنهج الذي يُعنى بصفة عامة بدراسة المفاهيم الأساسية وتحليل المبادئ والإجراءات التي تحكم سير البحث.

واستحسان عبده لنظرات أبي مسلم الأصفهاني الاجتهادية ومنهجه في الاستنباط والتأويل يحفِّزنا للتطرّق إلى تحليل كتابات أبي مسلم؛ لأننا من خلال ذلك يمكن أن نتعرّفَ على منهجِ عبده، فمِن طبع الإنسان أن يقتفي آثار من يحبّ، ويأنس بمن يشابهه في الخلفيات الأيدلوجية والرؤى وطرائق التفكير.

فقام الباحث بمحاولة استقراء أقوال أبي مسلم في الجزء الأول من المصحف الشريف، ووجد أنه قد خالف ما استقر عليه المفسِّرون في اثني عشر

موضعًا، أتى في كثير منها بتأويلات باطلة، وتخريجات مبتدعة، تعقَّبه فيها الإمام الرازي، وبيَّن خطأ الاستدلال عنده، وفي جميع هذه المواطن لا يرجع فيها إلى حديثٍ عن النبي الأوّاب، ولا يستند إلى قول صحابي، ولم يعوِّل في هذه الأقوال كلّها على قولٍ واحدٍ من الأقوال المروية عن السلف الصالح، فهو يفسِّر القرآن بظاهر العربية دون الرجوع إلى الروايات الصحيحة، وهذا يؤكّد لنا ما قاله الجصاص (ت: ٣٧٠هـ) عن الأصفهاني:

«زعم بعض المتأخِّرين من غير أهل الفقه أنه لا نَسْخ في شريعة نبينا محمد ﷺ، وقد كان هذا الرجل -يعني الأصفهاني أبا مسلم- ذا حظّ من البلاغة، وكثير من علم اللغة، غير محظوظ من علم الفقه وأصوله، وكان سليم الاعتقاد غير مظنون به غير ظاهر أمره، ولكنه بَعُد من التوفيق بإظهار هذه المقالة؛ إِذْ لم يسبقه إليها أحد، بل قد عقلت الأمة سلَفها وخلَفها من دين الله وشريعته نَسْخ كثير من شرائعه، ونقل إلينا ذلك نقلًا لا يرتابون به، ولا يجيزون فيه التأويل، فضلًا عن أنها عقلت أنَّ في القرآن عامًّا وخاصًّا، ومحكمًا ومتشابهًا، فكان دافعُ وجودِ النَّسْخ في القرآن والسنّة، كدافع خاصِّه وعامِّه، ومحكمه ومتشابهه؛ إِذْ كان ورود الجميع، ونقله على وجه واحد، فارتكب هذا الرجل في الآي المنسوخة والناسخة، وفي أحكامها أمورًا خرج بها عن أقاويل الأمّة، مع تعسُّف المعاني واستكراهها، وما أدري ما الذي ألجأه إلى ذلك؟! وأكثر ظنّي أنه إنما أتى به من قلّة عِلمه بنقل الناقلين لذلك، واستعمال رأيه فيه من غير معرفة منه بما قد قال

السلف فيه ونقَلته الأمّة. وكان ممن رُوي فيه عن النبي ﷺ: (من قال في القرآن برأيه فأصاب فقد أخطأ)، والله يغفر لنا وله»[(١)].

يشير الجصاص آنفًا إلى عدة أمور جعلَت أبا مسلم الأصفهاني يتبنّى القول بنفي النَّسْخ في القرآن: منها ضعف تمكُّنه العلمي في بعض التخصصات المهمّة لتكوين ملَكة المفسِّر؛ كعلم الفقه، وأصوله، وعلم الحديث، والتفسير بالمأثور عن السلف الصالح، وهي علوم لا غنى للمفسِّر عنها، فعلى الرغم من تمكُّنِ أبي مسلم -حسب رؤية الإمام الجصاص- في علوم اللغة العربية، والبلاغة، إلا أنه غير مستوفٍ للشروط التي تجعل منه مفسّرًا حاذقًا متقنًا.

فاستدراك الجصّاص على أبي مسلم يمكن أن نضعه تحت عنوان: (التكامل المعرفي)، حسب المتعارف عليه في اللغة الأكاديمية العلمية اليوم، وهو استدراك يمكن أن نتعقّب به على عبده كذلك، خاصّة في مجال علم الحديث، والمرويات في علم التفسير، ونظنّ أنه استدراك في محلّه لكونه صادرًا في المقام الأول من عالِم مطّلع بغزارة على تراث عبده، ألا وهو السيد محمد رشيد رضا، فقال بعدما أفاض عليه المديح، وأثنَى وأكثر:

(١) أحكام القرآن، الجصاص، (١/ ٧١).

«إذا رأى القارئ أنني على سعة علومه، ورسوخه في معارفه التي كان بها جديرًا بلقب الأستاذ الإمام، أُثبت أنه كان مقصرًا في علوم الحديث؛ من حيث الرواية والحفظ، والجرح والتعديل، أيقنَ أنني لم أكن محابيًا له في هذا التاريخ، ولا سالكًا فيه مسلك الشعراء»[(١)].

فالتكامل المعرفي، والفكر الشمولي ضروري للمفسِّر حتى يكون فهمه أقرب إلى الحقّ، وأبعد عن تحريف المعاني التي أرادها الشارع الحكيم؛ لذلك على المتعاطي لعلم التفسير أن يبذل وُسعه لمحاولة التخلص من المنهج الاختزالي. ولقد أورد السيوطي أنّ من أراد التمكّن في علم التفسير فلا بد له من إتقان أساسيات خمسة عشر علمًا، وهي: اللغة، والنحو، والصرف، والاشتقاق، وعلوم البلاغة الثلاثة، وعلم القراءات، وأصول الدين، وأصول الفقه، وعلم أسباب النزول، والقصص، وعلم الناسخ والمنسوخ، والفقه، والحديث، وعلم الموهبة[(٢)].

إنَّ الوصول إلى نتائج صحيحة في علم التفسير يرتكز على علوم متعدّدة، وإذا تبيَّن أنَّ هناك خللًا لدى المفسِّر في بعض العلوم الرئيسة التي تشكّل عقلية

(١) تاريخ الأستاذ الإمام، رشيد رضا، ص١٧.

(٢) الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ت: أحمد علي، دار الحديث القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٦م، ص٤٦٥.

المفسِّر؛ كعلم الحديث، وأصول الفقه؛ فإن اطّراح رأيه في المسائل التأصيلية التي استقرّ العمل عليها هو الذي ينبغي أن يُصار إليه ولا يعدل عنه لخصوصية هذا العلم الجليل، ولكونه الأساس الذي تُبنى عليه باقي العلوم الشرعية.

وقد لاحظ الجديع من خلال تتبّعه لمناهج النافين للنَّسْخ كأبي مسلم، أو من يستحسن أقوالهم كعبده، بأنهم في مجملهم لا خبرة لهم بالسنن الواردة عن النبي ﷺ، ولا اشتغال عندهم بتمييز صحيحها من سقيمها، ولا يتحرّجون من تفسير القرآن بمجرّد العقل، وذلك مظنّة للوقوع في الزّلل، والواجب على العالِم الانتهاء إلى السنن الثابتة، فإنّ الآية قد يحتمل لفظها المعاني، فتأتي السنن الثابتة على إزالة الاشتباه وتحرير المراد[١].

وممَّن عقَّب على نظرات عبده وكتاباته التفسيرية المفسِّر التركي حمدي يازير؛ فقد عاب على منهج عبده، واتّهمه بأنه يشوِّه روايات التفسير الكلاسيكية، ويتعمّد خرق المتن، واتّهم بعض تفسيراته بالخيانة؛ وذلك لأنه لم يظلّ وفيًّا لمضمون الرواية، ولأنه يَنسب للنصّ معاني غير موجودة حسب رأيه. ويرى أن نقد عبده للتراث التفسيري ليس نقدًا منهجيًّا بل هو نقد أيدلوجيّ له مسبباته[٢].

(١) المقدّمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، مركز البحوث الإسلامية ليدز- بريطانيا، ط: الأولى، ٢٠٠١م، ص٢٦٥.

(٢) قصة التفسير الحديث قراءة تفسير محمد عبده من خلال حمدي يازير، إبراهيم حاكي إمام أوجلو، ٢٠٢١م، ص٣١.

ومن أوجه التشابه بين منهج عبده وتوجّهات أبي مسلم التفسيرية؛ تعظيمهما المبالغ فيه للعقل، وإضفاء شيء من القدسية على استنتاجاته، وتضخيم الأدوار المنوطة به، وتقديمه أحيانًا على النصّ، وهو خلافُ ما استقر عليه أئمة الإسلام من قواعد ثابتة لا يعدلون عنها، وكثيرًا ما يتردّد في مصنّفاتهم الغالية قولهم -عليهم رحمات الله-: لا حَظَّ للنظر مع الأثر، وأنْ يُترك القياس للأثر، والاجتهاد لا يسوغ مع النصّ والإجماع، وما أروع مقولة أحدهم: لهذه الآثار تركتُ القياس.

أمّا الشيخ محمد عبده، فقد ارتأى خلاف ذلك؛ فالعقل عنده هو الأصل الأوّل في الإسلام، وقدّمه على النقل، وجعله أصلًا من أصول الدين وثوابته الراسخة، ويتّضح هذا من قوله: «الأصل الأوّل للإسلام النظر العقلي لتحصيل العلم». ثم قال: «والأصل الثاني تقديم العقل على ظاهر الشرع عند التعارض»[(١)].

ويؤكّد عبده على أهمية العقل، بل وهيمنته على مصادر المعرفة الأخرى، بقوله: العقل مِن أجلِّ القوى، بل هو قوة القوى الإنسانية، وعمادها، والكون صحيفته التي ينظر فيها، وكتابه الذي يتلوه، وكلّ ما يقرأ فيه؛ فهو هداية إلى الله، وسبيل للوصول إليه.

(١) الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده، دار الحداثة، ط: الثالثة، ١٩٨٨م، ص٧٢- ٧٣.

لقد كان الأستاذ الإمام رائدًا من روّاد المدرسة العقلية الحديثة التي هي امتداد للمدرسة العقلية القديمة (المعتزلة) مع وجودِ فروقٍ بينهما، فاعتمدوا التفسير العقلي المجرّد في تفسير نصوص الوحي أكثر من اعتمادهم على الأدلة النقلية، وطغى هذا المنهج في بعض المواطن وتضخّم، بحيث جرّدوا الإسلام من دليله النقلي، وبالغوا في مدح العقل وتقديسه؛ فجعلوا الأدلة العقلية مقدَّمة على الأدلة الشرعية، فكذَّبوا ما لا يوافق عقولهم من الحديث وإنْ صح، وأوّلوا ما لا يوافق تفكيرهم من الآيات وإن كانت أشدّ وضوحًا من الشمس في رابعة النهار[1]. ومن تلك الآيات التي تعسّفوا وتكلّفوا في تأويلها آية: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦].

ومع ما قرّرناه من احتمالية تأثير أبي مسلم الأصفهاني على عبده؛ لِما بيّناه من استحسان عبده لقول أبي مسلم المفضي إلى نفي النَّسْخ في القرآن الكريم، ولِما أوضحناه من أوجهِ التوافق بينهما فيما يتعلّق بإثبات أصل قضية النَّسْخ، ونسخ الإسلام لجميع الشرائع السابقة، وعدم دلالة آية البقرة على مشروعية النَّسْخ، إلا أننا نرى فارقًا جوهريًّا بينهما، وهو أنّ عبده يثبت وقوع النَّسْخ في القرآن بخلاف أبي مسلم الأصفهاني، وهو ما حفَّزَنا لمحاولة العثور على الشخصية الأكثر تأثيرًا في موقف عبده تجاه موضوع النَّسْخ في القرآن الكريم.

(١) راجع: التفسير العقلي: دراسة لإيجابياته وسلبياته، د. رضوان الأطرش، وفاطمة العلي.

المطلب الثاني: الإمام الرازي:

تفسير الرازي من أبرز مصنّفات التفسير كما هو معلوم عند طلاب الشريعة، وإثبات اتصال عبده به لا يحتاج إلى تقرير، وقد أشار عبده في مواضع متعدّدة من تفسيره لكتاب الله إلى آراء الرازي التفسيرية، ولا بد في إثبات تأثّر عبده به من بيان معالم قضية النَّسْخ عند الرازي إجمالًا ونظرته التفسيرية لآية البقرة خصوصًا.

يوافق الإمامُ الرازيُّ في معظم أطروحاته العلمية وكتاباته الرصينة ما استقر عليه عموم المفسِّرين حول قضية النَّسْخ، بل ويحاجج عن الأركان الأساسية التي قام عليها موضوع النَّسْخ في الشريعة الإسلامية عمومًا، وفي القرآن خصوصًا، وينافح عن مشروعيته وثبوته، فهو يرى كما يرى غيره من إخوانه العلماء الراسخين في العلم أنّ النسخ ثابت بين الشرائع السماوية وواقع، وأنّ الإسلام الحنيف نسَخَ كلّ الشرائع السابقة وهيمنَ عليها، وأن هناك أحكامًا شرعية عملية في الإسلام -سواء أكانت صادرة عن طريق الكتاب العزيز أو السنّة المطهرة- قد نُسخت ورُفع العمل بها.

ولم تقف جهود الرازي عند حدود تبيان الجانب النظري، بل تعدّاه إلى العناية بالنواحي التطبيقية للنَّسْخ، فقد ذكر في تفسيره الآيات الناسخة والمنسوخة المبثوثة في كتاب الله سُبْحَانَهُ وَتَعَالَىٰ، ومن ذلك على سبيل المثال: نسخ عقاب الزناة من الحبس في البيوت إلى الجلد والرجم، ونَسْخ صوم

عاشوراء بصوم رمضان، وأيضًا كانت الصلاةُ ركعتين فنُسخت بأربعٍ في الحَضَرِ، وكذلك تحويل القِبلة من البيت المقدّس إلى الكعبة[1].

ومع تأكيدنا لِما ذكرناه آنفًا، فإنّنا نلفت الأنظار إلى أنَّ أطروحات الرازي لم تخلُ من ابتكار رؤى جديدة، خالف فيها المعتمَد عند علماء الأمة في قضية النَّسْخ، ومن أبرزِ تلك الآراء وأظهرها نظرته حول دلالة آية النَّسْخ في سورة البقرة الشريفة على مشروعية وقوع النَّسْخ في القرآن الكريم، وأنها دلالة ضعيفة، وهو آخر آرائه حول هذه الآية بعد أن قرّر في كتابه (المحصول) أنها دليل محكم ورئيس وجوهري يثبت وقوع النسخ في القرآن الكريم، فقال في تفسيره رَحِمَهُ ٱللَّهُ متراجعًا عمّا قرّره هو بنفسه، ومخالفًا بذلك سائر العلماء مِن قبله:

«الاستدلالُ بآيةِ: ﴿مَا نَنسَخۡ مِنۡ ءَايَةٍ أَوۡ نُنسِهَا نَأۡتِ بِخَيۡرٖ مِّنۡهَآ أَوۡ مِثۡلِهَآۗ أَلَمۡ تَعۡلَمۡ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٌ﴾ [البقرة: ١٠٦]، على وقوعِ النَّسْخِ استدلالٌ ضعيف؛ لأن (مَا) هاهنا تفيد الشرط والجزاء، وكما أنَّ قولك: مَن جاءك فأكرمه، لا يدلّ على حصول المجيء، بل على أنه متى جاءَ وَجَبَ الإكرام، فكذا هذه الآية، لا تدلّ على حصول النَّسْخ، بل على أنه متى حصل وَجَبَ أن يأتي بما هو خير منه، فالأقوى أن نعوِّل في الإثبات على قوله تعالى: ﴿وَإِذَا بَدَّلۡنَآ ءَايَةَ

(١) راجع: مفاتيح الغيب، الرازي، (٤/ ٥٦٧).

مَّكَانَ ءَايَةٖ﴾ [النحل: ١٠١]، وقوله تعالى: ﴿يَمۡحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثۡبِتُۖ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلۡكِتَٰبِ﴾ [الرعد: ٣٩]»[(١)].

فمحصّلة كلام الرازي في تفسير آية النَّسْخ في البقرة تؤدِّي إلى ذات النتيجة التي توصّل إليها محمد عبده من عدم دلالة الآية على وقوع النَّسْخ في القرآن الكريم، وقد اتّفق الشيخان الجليلان كذلك في الدليل الآخر البديل الذي يقطع بوقوع النَّسْخ في القرآن الكريم، ألَا وهو آية النحل. وإن كان الرازي قد أضاف إلى آية النحل آية الرعد، وجعل مرتبتهما في الدلالة على وقوع النَّسْخ متكافئة في درجة القطع والقوّة، وهو ما لا نجده عند عبده حيث أشار فقط إلى آية النحل، ولم يُشِر لا من قريب ولا من بعيد إلى آية الرعد.

ومع ما ذكرناه من أنّ مؤدَّى كلام الرازي وعبده ومحصّلته واحدة؛ إِذْ إن النتيجة هي: عدم حجية آية النَّسْخ في البقرة على وقوع النَّسْخ في القرآن الكريم، إلا أنهما اختلفا في منهجية الاستدلال الصّارف عن المعنى المستقرّ لدى أهل التفسير؛ فالرازي يرى أن أسلوب الشرط الذي صُدِّرَت به الآية ليس بالضرورة يدلّ على وقوع النَّسْخ في القرآن الكريم، أمّا عبده فيرى أنَّ دلالة لفظة (آية) يُحْمَل على معنى المعجزة وليس على معنى المقطع القرآني المكوِّن للسورة القرآنية.

(١) مفاتيح الغيب، الرازي، (٤/ ٥٦٩).

ومِن تميُّزِ الرازي أيضًا في أطروحاته حول قضية النَّسْخ ومدى ثبوتها في القرآن، ومن خلال استقراء كلامه في مفاتيح الغيب والمحصول يتّضح عدمُ تشنيعه على أبي مسلم، ويتجنبُ الحديثَ عن ملامته وعتابه، ولا يطعن في قوله ولا يقطع ببطلان قوله، ويصفه في أحيان كثيرة بأنه مخالف للجمهور، ولا يَسِمُهُ بالشذوذ والبطلان، وكأنه أراد بذلك أن يعطي لقول أبي مسلم مساحة من القبول والأهلية للنقاش والمدارسة، حتى إنه قد يتوهَّمُ المبتدئُ -مِن طريقته في التعبير- أنه يوافق أبا مسلم الأصفهاني في نفيه وقوع النَّسْخ في القرآن الكريم.

وعدم التشنيع على أبي مسلم الأصفهاني هو ذات الطريق الذي سار عليه عبده كما تطرّقْنا إلى ذلك في المبحث الأول، إلا أنّ عبده أكثر وضوحًا في التعبير عن إعجابه بقول أبي مسلم من الإمام الرازي الذي تجنب الإشادة بآرائه والثناء على تفسيراته وتأويلاته.

يمكن أنْ نقولَ: إنَّ موقف عبده في عموم قضية النَّسْخ أقرب إلى الرازي منه إلى أبي مسلم الأصفهاني، فالرازي يثبت أصل النَّسْخ في القرآن الكريم، ويرى أنَّ الآيات المنسوخة قليلة جدًّا كما هو رأي عبده، ويذهب كذلك أنّ مدلول آية البقرة على النَّسْخ ضعيف، وأنّ آية النحل تدلّ دلالة صريحة على مشروعية النَّسْخ ووقوعه في القرآن كما هو الحال عند عبده، وأيضًا يتّفق معه حول جواز أن يُنْسَخ القرآن بالنصّ المتواتر ولو كان غير قرآن، مخالفًا للشافعي رضي الله عنه.

يمكنّنا أن نقرّر -بناءً على ما سبق- أنّ الرؤية العامة لقضية النَّسْخ في القرآن الكريم عند عبده متقاربة مع نظرة الرازي أكثر من أبي مسلم الأصفهاني، أمّا بالنسبة لتفسير عبده لآية النَّسْخ في سورة البقرة الشريفة، فهو تفسير مبتكَر جديد، لم يُسبَق إليه، وقد استفاد في تشييد بنائه الجديد من أقوال مَن سبَقه، وخاصّة آراء أبي مسلم ثم تعقيبات العلماء عليها، وخاصّة تعقيبات الرازي، فأخرج نظريته حول آية النَّسْخ في البقرة محمية ومدرّعة ضد تعقيبات الرازي.

وهو أحد الأسباب في نظرنا الذي أسهم في رواج رؤيته التفسيرية لآية البقرة؛ ذلك لأنه طرحَ شُبَهًا وتفسيرات جديدة تسدّ الثغرات التي طرحها العلماء على تفسير أبي مسلم الأصفهاني، ومع ضعف الوسط العلمي المعاصر في الوطن العربي، فقد راجت وانتشرت وتأخرت الردود كثيرًا على أطروحته الجديدة.

ورغم عدم تصريح عبده بإعجابه بالرازي، بل عتب عليه في منهجيته في التفسير عندما قال: «فقد زاد الفخر الرازي صارفًا آخر عن القرآن بما أورده في تفسيره من العلوم الحادثة في الملّة على ما كانت عليه في عهده؛ كالهيئة الفلكية اليونانية وغيرها»[(١)]، إلا أننا نرى أنه في حقيقة الواقع قد تأثّر بالرازي، وقد حاول اقتفاء أثره بطريقة مستورة بحيث يتجنب الحديث عن الإشادة بمتانة عِلْمه،

(١) المنار، محمد رشيد رضا، (١/ ٧).

والاستفادة من آرائه في مشروعه التجديدي المعاصر، ولا أدري السبب الذي جعل عبده ينحو هذا المنحى.

ومن أبرزِ ما يميِّز الإمام الرازي في منهجه في التفسير: التقليل من الأدلة العقلية، والإكثار من التحليلات العقلية، فمن الواضح أنه لم يُكثِر من تفسير القرآن بالمأثور، وهذا يتماشى مع عقليته وثقافته واتجاهه الذي سلكه في التفسير، وهو التفسير بالرأي، والذي يميل للأسلوب العقلي الفلسفي الكلامي، وقد أورد قليلًا من الأحاديث النبوية الشريفة في تفسيره دون تخريجها، ودون بيان صحتها وضعفها[١].

وإذا تطرّقْنا إلى أهمّ معالم التفسير عند عبده لوجَدْنا الإعلاءَ من سلطان العقل مقابل التقليل من الاعتماد على روايات المأثور، حتى إنّ بعض الباحثين يرى أنه مِن أهمِّ خواص منهجه وأبرزه، ولعلّ من نتائج ذلك تقديمه للمعقول على المنقول عند التعارض كما سلَف بيانه[٢].

(١) الإمام الرازي ومنهجه في التفسير، حسني محمد العطار، مؤسسة نافذ للبحث والطباعة، ط: الأولى، ٢٠٢١م، ص٧٠.

(٢) معالم النقد والتجديد لمنهج التفسير لدى بعض أعلام مدرسة المنار: الشيخ محمد عبده نموذجًا، عبد العزيز ديدي، ص٩٣.

الرازي وعبده كلاهما يُعَدّان من روّاد المدرسة العقلية، وإن كان المدرسة العقلية الحديثة أقلّ تهيبًا في مجاوزة النصّ من المدرسة العقلية القديمة، وفي مخالفة الإجماع كذلك، كما أنَّ التنكّر للتراث، وعدم إجلال أئمة الإسلام أمرٌ لم يكن معهودًا عند روّاد المدرسة العقلية القديمة، فرغم أنَّ الرازي من المفسِّرين بالرأي، وقد بالغَ في استخدام المنهج العقلي والفلسفي إلا أنه لم ينل الحظوة التي تليق به في كتابات عبده ومَن جاء بعده ممن يتقاربون معه المنهجية وطرائق التفكير والاستنباط.

وإذا تمّ تهميش جهود روّاد مدرسة التفسير بالرأي كالرازي من قِبَل بعض روّاد المدرسة العقلية المعاصرة، فإنّ عدم العناية بمصنفات أئمة التفسير بالمأثور كالطبري وابن كثير هو أمر متوقع وغير مستغرَب، وفي هذا يقول عبده: «إنّ أكثر ما رُوي في التفسير المأثور حجابٌ على القرآن وشاغلٌ لتالِيه عن مقاصده العليا المزكِّية للأنفُس، المنوِّرة للعقول، فالمفضِّلون للتفسير المأثور لهم شاغل عن مقاصد القرآن بكثرة الروايات التي لا قيمة لها سندًا ولا موضوعًا»[(١)].

(١) المنار، محمد رشيد رضا، (١/ ١٠).

الخاتمة:

إنّ أهمية وثِقَل شخصية محمد عبده في العصر الحديث، وانتشار آرائه في أرجاء المعمورة، كان حافزًا للباحث لدراسة وجهة نظره فيما يخصّ قضية النَّسْخ، ومحاولة تحديد موقفه الفعلي من خلال استقراء كتاباته دون التعويل على ما نُسب إليه من آراء ومواقف.

لقد تبنّى عبده خطابًا متصادمًا مع الخطاب الديني التقليدي غير المتسق -حسب نظرات عبده- مع التغيّرات الجوهرية التي حدَثَت في الحضارة المادية الجديدة التي قادت -وما زالت تقود- دفتها أوروبا وحلفاءها، ومع ما صاحَب ذلك من أُفول نجم الحضارة الإسلامية، وسقوط دولة الخلافة، كلّ تلك العوامل وغيرها جعلَت الأستاذ الإمام يعيد النظر في بعض القضايا الجوهرية التي قامَت على أُسُسها الشريعة الإسلامية الغرّاء، محاولة منه للإسهام الفعّال في نهضة الأمة الإسلامية.

ومِن القضايا التي رأى عبده أنها بحاجة إلى إعادة طرح بمنهجية جديدة قضيةُ النَّسْخ في القرآن الكريم، وموضوع النَّسْخ من أخطر الموضوعات التي أثارت كثيرًا من الجدل في التاريخ المعاصر، وكان لعبده قصب السبق في إثارة إشكالات في المنهجية العلمية التي تعامَل بها المفسِّرون -سلَفهم وخلَفهم- مع الناسخ والمنسوخ.

لقد أثبت البحث أنّ عبده لا يُعارِض أصل النَّسْخ وثبوته في القرآن الكريم، بل يراه حدثًا ضروريًّا لتربية المجتمع المسلم ليترقَّى في مسيره إلى الله، وليكون مؤهّلًا لتطبيق الشريعة الربانية في نسختها الأخيرة.

وقد تطرّق عبده في تفسيره إلى كثير من مباحث النَّسْخ، وأبدى رأيه في بعض المسائل التفصيلية بما يكفي دليلًا في حدّ ذاته على أصالة هذه القضية عند عبده، مما جعلنا نجزم بخطأ مَن نَسب إليه القول بنفي النَّسْخ في القرآن الكريم.

ومن خلالِ استقراء مصنَّفات عبده، فقد خلص البحث إلى ثلاث مسائل مركزية خالَف فيها عبده ما استقر عليه أهل التفسير وعلماء الأصول في موضوع النَّسْخ، وهي: معالجة كثرة دعاوَى النَّسْخ بمنهجية جديدة لم يُسبَق إليها، وثناؤه على تخريجات أبي مسلم للآيات المدّعَى نسخها، وقد اعتبر البحثُ عبده رائدًا في بعث قول أبي مسلم من جديد بعدما كاد يصير قوله في طيّ النسيان، والقضية الأخيرة ابتكاره لمعنى جديد لآية النَّسْخ في سورة البقرة الشريفة.

لقد ناقش البحث البراهين التي بنى عليها عبده نظريته الجديدة لمعنى الآية الكريمة، وقد خلص إلى وجود إشكالات وثغرات متعدّدة في نظريته، وأنّ عبده لم يقدِّم للقارئ وللفرد المسلم إجابات أو حتى محاولات جادة لسدّ الثغرات الواسعة في مذهبه الجديد.

وقد لاحظ الباحثُ تناقضًا في منهجية عبده عند محاولته البرهنة على صحة مذهبه وأحقيته، مما جعل الباحث يخلص إلى أن تفسير السَّلَف ومَن سار على طريقهم أقوم وأهدى سبيلًا، وأنّ الثغرات المعرفية التي يمكن استدراكها على تفسير السَّلَف أقلّ بكثير من الثغرات في النظرية التي أقام بنيانها عبده، وأن هناك محاولات جادة وموفَّقة من الراسخين في العلم لسدّ الثغرات والإجابة على الإشكالات المثارة حول تفسير السَّلَف.

وقد حاول البحثُ أن ينفذ قليلًا إلى العمق ليتعرّف على طبيعة جذور قول عبده في تفسيره لآية النَّسْخ وأسباب تشكُّله ونشأته، وقد ذَكَر عدة احتمالات لمحاولة إبراز المؤثِّرات على تشكُّل ونشأة موقف عبده تجاه النَّسْخ عمومًا وتجاه قضية آية البقرة خصوصًا، وأن الاحتمال الأكثر وجاهة هو أنَّ فهم عبده لآية النَّسْخ فكرة مستحضرة سلفًا في بعض الكتابات التراثية، إلا أنَّ عبده أخرجها بصورة جديدة مبتكَرة محاولًا تلافي الردود التي وُجّهت للطعن على وجاهة ذلك الفهم ومصداقيته. وقد تطرّق البحث سريعًا إلى منهجية عبده في التفسير عمومًا، وأثر ذلك على تفسيره لآية النَّسْخ، واعتبر البحث محمد عبده رائدًا من روّاد المدرسة العقلية المعاصرة في التفسير التي لها جذور تمتد إلى المدرسة العقلية القديمة، فوجدنا حدودًا مشتركة تجمع بين أبي مسلم الأصفهاني ومحمد عبده، وأوضحنا نقاط الاتفاق والاختلاف بينهما، وأنّ موقف عبده لا يصحّ أن يوصف أنه امتداد لموقف أبي مسلم الأصفهاني نظرًا لوجود فوارق جوهرية بينهما.

وقد تطرّق البحث أخيرًا إلى تبيان موقف الإمام الرازي من النَّسْخ، ومحاولة اكتشاف مدى تأثّر عبده به، وقد خلصنا إلى أنّ موقف محمد عبده من النَّسْخ عمومًا هو أقرب إلى موقف الرازي منه إلى أبي مسلم الأصفهاني.

أمّا بخصوص تفسير عبده لآية النسخ فهو تفسير جديد مبتكَر على حدّ علم الباحث، وأنَّ ما قاله رضا من أنَّ ابن عربي قد سبق عبده في المعنى الجديد الذي سبكه لآية النَّسْخ غيرُ دقيق من الناحية العلمية، بل إنّ تفسير ابن عربي لآية النَّسْخ لا يخرج عمّا قرّره علماء التفسير، وقد خلص البحث إلى أن تفسير عبده لآية النَّسْخ هو محاولة لبناء رأي جديد محصَّن من التعقيبات التي أوردها الرازي على تفسير أبي مسلم الأصفهاني.

ويرى الباحثُ أنه من الضرورة بمكان إتباع هذه الأطروحة بدراسة أخرى تطبيقية، يكون فحواها استقصاء الآيات الناسخة والمنسوخة عند عبده، وبذلك نكون قد قارَبْنا سدّ الجدل القائم حول موقف الإمام محمد عبده من النَّسْخ.

كما إنّ البحث يوصي بأهمية إعداد دراسات توضِّح التطوّرات والتغيّرات في التعاطي مع موضوعات النَّسْخ عند تلامذة عبده، خصوصًا مع السيد محمد رشيد رضا، وما مدى تأثير عبده على آرائهم.

المصادر والمراجع:

- البرهان في علوم القرآن، الزركشي، ت: مصطفى عبد القادر عطا، دار الفكر، ٢٠٠٩م.
- تفسير القرآن الحكيم = تفسير المنار، رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٩٠م.
- الإتقان في علوم القرآن، السيوطي، ت: أحمد عليّ، دار الحديث- القاهرة، ط: الأولى، ٢٠٠٦م.
- التحرير والتنوير، ابن عاشور، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤م.
- التفسير والمفسرون، محمد حسين الذهبي، دار الحديث- القاهرة، ٢٠١٢م.
- دراسات في علوم القرآن، فهد الرومي، ط: ١٢، ٢٠٠٣م، حقوق الطبع خاصة بالمؤلّف.
- التحرير في أصول التفسير، مساعد الطيار، مركز الدراسات والمعلومات بمعهد الإمام الشاطبي، ط: السابعة، ٢٠٢١م.
- نقد نظرية النَّسْخ، جاسر العودة، الشبكة العربية للأبحاث، ط: الأولى، ٢٠١٣م.
- محمد عبده، الإسلام الحديث وثقافة الالتباس، أوليفر شاربروت، مركز نماء للبحوث والدراسات، ط: الأولى، ٢٠٢٣م.

- الشامل في قراءات الأئمة العشر الكوامل، أحمد عيسى المعصراوي، دار الإمام الشاطبي، بدون تاريخ.
- موقف المدرسة العقلية المعاصرة من علوم القرآن وأصول التفسير، محمود عليّ أحمد صالح، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ط: الأولى، ٢٠١٥م.
- جامع البيان في تأويل القرآن، محمد بن جرير الطبري، ت: أحمد شاكر، دار المعارف، ط: الثانية، ١٩٩٥م.
- الجامع لأحكام القرآن، محمد بن أحمد القرطبي، ت: عبد الرازق المهدي، دار الكتاب العربي، ط: الخامسة، ١٤٢٣هـ.
- التفسير الكبير ومفاتيح الغيب، محمد الرازي فخر الدين، دار الفكر، ط: الأولى، ١٩٨١م.
- الناسخ والمنسوخ في كتاب الله -عز وجل- واختلاف العلماء في ذلك، أبو جعفر النحّاس، ت: سليمان اللاحم، ط: الأولى، ١٤١٢هـ.
- النَّسْخ في القرآن الكريم؛ دراسة تشريعية تاريخية نقدية، مصطفى زيد، دار الوفاء، ط: ٣، ١٤٠٨هـ.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، محمود بن عمر الزمخشري، دار الكتاب العربي- بيروت، ط: الثالثة، ١٩٨٧م.

- تاريخ الأستاذ الإمام الشيخ محمد عبده، محمد رشيد رضا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط: الأولى، ٢٠١٢م.
- الموسوعة الكاملة لأعمال محمد عبده، محمد عمارة، دار الشروق، ط: الثانية، ٢٠٠٦م.
- شرح نهج البلاغة، محمد عبده، دار الإحياء التراث العربي، ط: الأولى، ١٩٠٠.
- علوم القرآن وإعجازه، عدنان محمد زرزور، دار الإعلام، ط: الأولى، ٢٠٠٥م.
- المصطلح الأصولي ومشكلة المفاهيم، علي جمعة محمد عبد الوهاب، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٦م.
- معجم مصطلحات الفكر الإسلامي المعاصر، فاتح محمد سليمان، الدار الكتب العلمية، ط: الأولى، ٢٠١٢م.
- نواسخ القرآن، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن بن علي الجوزي، ت: محمد أشرف علي المليباري، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط: الثانية، ٢٠٠٣م.
- تفسير القرآن العظيم، إسماعيل بن عمر بن كثير، ت: محمد حسين شمس الدين، دار الكتب العلمية، ط: الأولى، ١٤١٩م.

- الفصول في الأصول، أحمد بن علي الجصاص الحنفي، وزارة الأوقاف الكويتية، ط: الثانية، ١٩٩٤.
- النَّسْخ في الشريعة الإسلامية كما أفهمه، عبد المتعال الجبري، دار العروبة، ١٩٦١م.
- البحر المحيط في أصول الفقه، بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي، دار الكتبي، ط: الأولى، ١٩٩٤م.
- الموافقات في أصول الشريعة، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، ت: عبد الله دراز، دار الكتب العلمية، ط: العاشرة، ٢٠١٩م.
- نظم الدرر في تناسب الآيات والسور، برهان الدين أبو الحسن البقاعي، دار الكتاب الإسلامي، ١٩٨٤م.
- تفسير ابن عربي، محيي الدين بن عربي، ت: عبد الوارث محمد علي، دار الكتب العلمية، ط: الرابعة، ٢٠٢١م.
- أحكام القرآن، أحمد بن علي الجصاص الحنفي، ت: محمد صادق القمحاوي، دار إحياء التراث العربي- بيروت، ١٤٠٥هـ.
- المقدمات الأساسية في علوم القرآن، عبد الله بن يوسف الجديع، مركز البحوث الإسلامية، ليدز- بريطانيا، ط: الأولى، ٢٠٠١م.
- الإسلام والنصرانية مع العلم والمدنية، محمد عبده، دار الحداثة، ط: الثالثة، ١٩٨٨م.

- الإيضاح لناسخ القرآن ومنسوخه، مكي بن أبي طالب، ت: أحمد حسن فرحات، دار ابن كثير، ط: الأولى، ٢٠١٩م.
- كتاب الصلاة وحكم تاركها، ابن قيم الجوزية، ت: محمد نظام الدين الفتيح، دار ابن كثير، بدون ذكر الطبعة ولا التاريخ.
- إرشاد الفحول إلى تحقيق الحقّ من علم الأصول، محمد بن علي بن محمد الشوكاني، ت: أحمد عزو عناية، دار الكتاب العربي، ط: الأولى، ١٩٩٩م.
- آثار الإمام محمد بشير الإبراهيمي، أحمد طالب الإبراهيمي، دار الغرب الإسلامي، ط: الأولى، ١٩٩٧م.
- الشافعي حياته وعصره، محمد أبو زهرة، دار الفكر العربي، ط: الثانية، ١٩٤٨م.
- الإمام الرازي ومنهجه في التفسير، حسني محمد العطار، مؤسسة نافذ للبحث والطباعة، ط: الأولى، ٢٠٢١م.

البحوث والمقالات:

- مواقف المعاصرين من قضية النسخ؛ دراسة وصفية تقويمية، مشرف بن أحمد الزهراني، مجلة العلوم الشرعية، جامعة القصيم، مج٧، ع٣.
- مذهب الإمام الزمخشري في النسخ، سلام بن سعيد الصقري، مركز تفسير للدراسات القرآنية، ٢٠٢١م.

- إنكار النَّسْخ في القرآن الكريم، محمد تقي دياري وآخرون، مركز البحوث المعاصرة، بيروت.
- قصة التفسير الحديث قراءة تفسير محمد عبده من خلال حمدي يازير، إبراهيم حاكي إمام أوجلو، ٢٠٢١م.

المحاضرات:

- حلقة تليفزيونية على قناة اليوتيوب، قناة الحرة، إعداد وتقديم: إبراهيم عيسى، بعنوان: مختلف عليه- الناسخ والمنسوخ.